

شركة جديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

وتقرير مراقب الحسابات عليها

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
وتقرير مراقب الحسابات عليها
فهرس المحتويات

<u>رقم الصفحة</u>	<u>البيان</u>
٣ : ١	تقرير مراقب الحسابات
١	قائمة المركز المالي المجمعة
٢	قائمة الدخل المجمعة
٣	قائمة الدخل الشامل المجمعة
٤	قائمة التغيرات في حقوق الملكية المجمعة
٥	قائمة التدفقات النقدية المجمعة
٥٤ : ٦	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٢٠٢ ٣٥ ٣٦ ٢٢ ١١ - ٣٥ ٣٦ ٢٢ ٠٠
تليفاكس : ٢٠٢ ٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠٥ - ٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠١
البريد الإلكتروني: egypt@kpmg.com.eg
صندوق بريدي رقم ٤٨ الأهرام

مرتفعات الأهرام
كيلو ٢٢ طريق مصر الإسكندرية الصحراوى
الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدي: ١٢٥٥٦ الأهرام

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة حديد عز

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة حديد عز "شركة مساهمة مصرية" وشركاتها التابعة والتمثلة في قائمة المركز المالى المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسؤولة إدارة الشركة، فالإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المجمع لشركة حديد عز في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة.

فقرات إيضاحية

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على رأينا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه إلى ما يلي:-

١- كما هو موضح بالإيضاح رقم (٣٦-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، حصلت شركتي مصانع العز للدرقلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركات تابعة لشركة حديد عز) من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصتين لإنتاج الحديد الإسفنجي والبيليت ضمن مجموعة من الرخص قامت الهيئة بمنحها مجاناً للشركات المؤهلة في مصر، وقد بدأت شركة مصانع العز للدرقلة في إنشاء مصنع لإنتاج الحديد الإسفنجي، ولم تبدأ شركة العز لصناعة الصلب المسطح في إقامة أى مشروعات لإستخدام الرخصة.

وتم إحالة هذا الموضوع إلى محكمة الجنايات للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخص إضافة إلى أية غرامات قد تقدرها المحكمة بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم رئيس مجلس إدارة شركة حديد عز السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين بمبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصري وبرد الرخصتين الممنوحتين لكل من شركة مصانع العز للدرقلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح. وقامت إدارة الشركة بإتخاذ إجراءات الطعن في الحكم لإلغائه بكل ما ترتب عليه من آثار.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة القضية إلى دائرة أخرى لنظرها مما يعني إلغاء الحكم السابق، وتم تحديد جلسة ٦ إبريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الاحالة إليها وتم التأجيل إلى جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، ويرى المستشار القانوني للمجموعة أن هذا يعني إلغاء الحكم السابق وإعادة المحاكمة مرة أخرى وتداولت القضية بالجلسات أمام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ٥ يوليو ٢٠١٧ للمرافعة، ويصعب في الوقت الراهن تحديد النتيجة النهائية التي قد تسفر عنها تلك الدعوى وذلك لحين الفصل النهائي فيها من الجهات القضائية.

٢- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٤-٣-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) مبلغ ٢١٩ مليون جنيه وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤.

وترى إدارة الشركة التابعة أنه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الإتفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى مع بقاء الأوعية الضريبية المعفاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف منتهياً بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً.

وترى إدارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني إستقرار المركز الضريبي للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وأن موقف الشركة قد تحسن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة من أية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١.

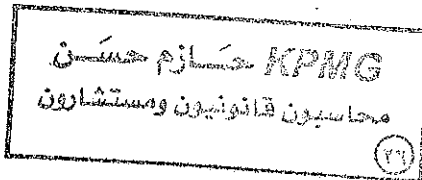
قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلاف أعلاه خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ مقابل سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه، وتقسيم باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه على ٢٤ قسط استحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وباقي المبلغ يقسط على ٢٣ قسط شهرى قيمة القسط ٧ مليون جنيه مصري بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت إجمالي المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصري متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصري مقابل تأخير.

وترى الشركة التابعة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانونى والضريبى للشركة وأنها تحتفظ بحقها فى إسترداد ما تم سداه فور صدور حكم قضائى فى القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١. وقد صدر حكم بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلى وبجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بندب خبير فى الدعوى وقد باشر الخبير بأمره وبجلسة ٢٦ مارس ٢٠١٦ قضت المحكمة بعدم إختصاصها وإحالتها إلى محكمة تنفيذ الإسكندرية فطعت الشركة على هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٤٤ لسنة ٧٢ ق كما طعنت وزارة المالية بالإستئناف رقم ١٤٢ لسنة ٧٢ ق، وقد تم ضم الإستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد وبجلسة ٣ أغسطس ٢٠١٦ قضى برفض إستئناف وزارة المالية وإستئناف الشركة بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة بهيئة مغايرة لتفصل فيها من جديد والدعوى محجوزة للحكم بجلسة ٣١ مايو ٢٠١٧، ويصعب فى الوقت الراهن تحديد الإلتزامات التى قد تتحملها المجموعة لحين الفصل فى هذه الدعوى.

٣- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٢٩-١) والإيضاح رقم (٣٧-٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، فقد نشأ خلاف بين شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) ومصلحة الضرائب على المبيعات بشأن قيمة الضريبة الإضافية على رسم تداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة التابعة بما فى ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة التابعة لدى البنوك المختلفة. حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الإلتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري من تحت حساب الضريبة الإضافية المطالب بها بشيكات موجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناءً على ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإدارى الموقع لصالح هيئة الميناء.

وترى إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) بناءً على رأى مستشارها الضريبى بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية فى مطالبتها بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وأن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع للضريبة المبيعات.

حازم حسن
حازم حسن
KPMG حازم حسن



سجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة للرقابة رقم (٢٢٥)

القاهرة فى ٢٢ مايو ٢٠١٧

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي المجمعة في:

٢٠١٥/١/١	٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	إيضاح رقم
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري	
١١ ٠٧٢ ٦٣٠	١١ ٢١٠ ٨٨٦	٢٨ ١٤٤ ٦٣٦	(١٠)
٣ ٧٩٢ ٦٩٤	٤ ٦١٦ ٦٩٠	٦٠٩ ١٧٨	(١١)
١١٥	١١٥	١١٥	(١-١٢)
١٠٩ ٨٨٠	١٠٩ ٨٨٠	١٠٩ ٨٨٠	(٢-١٢)
١٩٧ ٥١١	—	—	
٩٣١ ٨٦٠	١ ٠٠٣ ٩٤٦	٢ ٧١٩ ٢٤٢	(١-٣٠)
٣٢ ٠٦٢	٣٤ ٦٧٥	٣٧ ٤١٩	(١٣)
—	٣٠ ٣١٥	٣٠ ٣١٥	(١٤)
٣١٥ ٢١٤	٣١٥ ٢١٤	٣١٥ ٢١٤	(٩-٤٠)
١٦ ٤٥١ ٩٦٦	١٧ ٣٢١ ٧٢١	٣١ ٩٦٥ ٩٩٩	
الأصول الغير متداولة			
أصول ثابتة (بالصافي)			
مشروعات تحت التنفيذ			
إستثمارات في شركات شقيقة			
إستثمارات مالية متاحة للبيع			
أقساط ضرائب المبيعات طويلة الأجل			
أصول ضريبية مؤجلة			
إقراض للغير طويل الأجل			
أصول أخرى			
شهرة			
إجمالي الأصول الغير متداولة			
الأصول المتداولة			
مخزون			
عملاء وأوراق قبض			
مدينون وأرصدة مدينة أخرى			
موردون - دفعات مقدمة			
إستثمارات في أذون خزينة			
النقدية وما في حكمها			
إجمالي الأصول المتداولة			
إجمالي الأصول			
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع			
إحتياطيات			
نتائج تعديل تكلفة الأصول			
(خسائر) أرباح مرحلة			
أسهم خزينة			
إحتياطي فروق ترجمة كيانات أجنبية			
توزيعات أرباح فترية للعاملين ومجلس الإدارة بالشركات التابعة			
إجمالي حقوق ملكية الشركة القابضة			
الحقوق الغير مسيطرة			
إجمالي حقوق الملكية			
الإلتزامات			
الإلتزامات الغير متداولة			
قروض طويلة الأجل			
إلتزامات طويلة الأجل			
إلتزامات ضريبية مؤجلة			
إجمالي الإلتزامات الغير متداولة			
الإلتزامات المتداولة			
بنوك - سحب على المكشوف			
تسهيلات ائتمانية وأقساط قروض تستحق خلال عام			
موردون وأوراق دفع			
عملاء - دفعات مقدمة			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى			
ضريبة الدخل			
إلتزامات نظام المعاش التكميلي			
مخصصات			
إجمالي الإلتزامات المتداولة			
إجمالي الإلتزامات			
مجموع الإلتزامات وحقوق الملكية			
٥ ٨٩٤ ١٨٣	٦ ٩٧١ ٢٥٥	٩ ٢٣٤ ٩٧١	(٢٧)
٦٨٨ ٥٨٥	٣٨٣ ٣١١	٨٣١ ٢٣٨	(٢٩)
١ ٧٠٤ ٤٤١	١ ٥٩٣ ٢٩٩	٣ ٧٠٠ ٨٤٧	(١-٣٠)
٨ ٢٨٧ ٢٠٩	٨ ٩٤٧ ٨٦٥	١٣ ٧٦٧ ٠٥٦	
٦٨ ٤٦٣	١٨١ ٧٩٧	٦٠ ٠٧٠	
٧ ٥٣٣ ٨١٧	١٠ ٢٦٧ ٨٢٨	١٤ ٩١٦ ٤٦١	(٢٧)
١ ٨٦١ ٥٤٨	٢ ٦٤١ ٩٣٩	٤ ٤٦٧ ٣٢٧	(٢٣)
٤٣٨ ٥٨٠	١ ٠٠٨ ٤٢٨	١ ٢٤٣ ٤٢٤	
٥٠٥ ٨٩٧	٩٤٢ ٩١٣	١ ٣٩٠ ٣٠٨	(٢٤)
٤١ ٧٨٧	٧ ٢٧٥	٣ ٢٦٧	
٣ ٠٤٥	٣ ٧٥٧	٤ ٦٧٣	(٢٥)
٢٠٤ ٦١٦	٢١٣ ٨٨٨	٢١٦ ٤٩١	(٢٦)
١٠ ٦٥٧ ٧٥٣	١٥ ٢٦٧ ٨٢٥	٢٢ ٣٠٢ ٠٢١	
١٨ ٩٤٤ ٩٦٢	٢٤ ٢١٥ ٦٩٠	٣٦ ٠٦٩ ٠٧٧	
٢٤ ١٧٩ ٥٧٩	٢٨ ٩٩٧ ٣٦٢	٤٦ ٢٦٥ ٨٩٩	

تعتبر الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٤٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة ونقرأ معها.

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٥ بالآلاف جنيه مصري	٢٠١٦ بالآلاف جنيه مصري	ايضاح رقم	
١٦ ٦٤١ ١٧٩	٢٣ ١٨٩ ٢٧٥	(١٨-٤٠)	المبيعات (بالصافي)
(١٥ ٥٣٣ ٢٠٩)	(٢٠ ٦٧٦ ٧٨٧)	(٣)	بخصم: تكلفة المبيعات
١ ١٠٧ ٩٧٠	٢ ٥١٢ ٤٨٨		مجمل الربح
			بضاف (بخصم):
١٤٢ ٣١١	٦١ ٧٣٠	(٤)	إيرادات تشغيل أخرى
(١٦٤ ٢٠٠)	(١٩٣ ٨٠٦)	(٥)	مصروفات بيعية وتسويقية
(٦٨٢ ٣٢٤)	(٧٥٦ ٣٩٠)	(٦)	مصروفات إدارية وعمومية
(٦٠ ٤٤١)	(٢١ ٦١٦)	(٧)	مصروفات تشغيل أخرى
٣٤٣ ٣١٦	١ ٦٠٢ ٤٠٦		أرباح النشاط
			بضاف (بخصم):
١٧٥ ٦٦٩	٢٩٥ ٦٠٩	(٨)	إيرادات تمويلية
(١ ٢١١ ١٦٢)	(١ ٨٢٥ ٧٧٠)	(٨)	تكاليف تمويلية
(٨٩ ٥٨٧)	٨١٥ ٩١٠	(٨)	أرباح (خسائر) ترجمة الأرصدة والمعاملات بالعملة الأجنبية
(١ ١٢٥ ٠٨٠)	(٧١٤ ٢٥١)		صافي التكاليف التمويلية
(٧٨١ ٧٦٤)	٨٨٨ ١٥٥		صافي ربح (خسارة) العام قبل الضرائب
			(بخصم) بضاف:
(٧ ٢٧٥)	(٢ ٦٩٩)		ضريبة الدخل
١٨٥ ٧٠٣	(٣٢٥ ٣٠٣)	(٢-٣٠)	الضريبة المؤجلة
(٦٠٣ ٣٣٦)	٥٦٠ ١٥٣		صافي ربح (خسارة) العام
			يوزع كما يلي:
(٤١٨ ٠٣١)	١٦٢ ٤٦٣		نصيب مساهمي الشركة القابضة
(١٨٥ ٣٠٥)	٣٩٧ ٦٩٠		الحقوق الغير مسيطرة
(٦٠٣ ٣٣٦)	٥٦٠ ١٥٣		صافي ربح (خسارة) العام
(٠,٧٨)	٠,٣٠	(٩)	نصيب السهم في صافي ربح (خسارة) العام (جنيه/سهم)

تعتبر الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٤٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاح رقم	
بالآلاف جنيه مصري	بالآلاف جنيه مصري		
(٦٠٣ ٣٣٦)	٥٦٠ ١٥٣		صافي ربح (خسارة) العام
			بضائف / (بخصم):
			بنود الدخل الشامل الآخر
—	(٤ ١٧١ ٥٦٢)	(٨)	خسائر فروق العملة الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية في تاريخ تحرير سعر الصرف
—	٩٣٨ ٦٠٢		الضريبة المؤجلة
—	(٣ ٢٣٢ ٩٦٠)		خسائر فروق العملة الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية في تاريخ تحرير سعر الصرف بعد ضرائب الدخل
	٣ ٢٣٢ ٩٦٠		المحول إلى الأرباح المرحلة خلال العام
—	—		الصافي
—	٤٠١٣ ٧٩٥	(٤٢)	ناتج تعديل تكلفة الأصول
—	(٩٠٣ ١٠٤)		الضريبة المؤجلة
—	٣ ١١٠ ٦٩١		ناتج تعديل تكلفة الأصول بعد ضرائب الدخل
—	(٤٠ ٨٠٩)	(٤٢)	الجزء المحقق من ناتج تعديل تكلفه الأصول (المحول للأرباح المرحلة خلال العام)
—	٣ ٠٦٩ ٨٨٢		صافي ناتج تعديل تكلفة الأصول
			بضائف:
—	٦ ٩٤٢		الأرباح الإكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات
١٥٠ ٦٤٨	٤ ٩٧٠ ٣٢٤		فروق ترجمة القوائم المالية لكيانات بالعملة الأجنبية
(٤٥٢ ٦٨٨)	٨ ٦٠٧ ٣٠١		إجمالي الدخل الشامل
			يوزع كما يلي
(٣٣٠ ٣٦٦)	٥ ٩٩٥ ٤٩٩		نصيب مساهمي الشركة القابضة
(١٢٢ ٣٢٢)	٢ ٦١١ ٨٠٢		الحقوق الغير مسيطرة
(٤٥٢ ٦٨٨)	٨ ٦٠٧ ٣٠١		

تعتبر الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٤٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٥ بالآلاف جنيه مصري	٢٠١٦ بالآلاف جنيه مصري	ايضاح رقم	
(٧٨١ ٧٦٤)	٨٨٨ ١٥٥		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل صافي ربح (خسارة) العام قبل الضرائب
			تعديلات نسوية صافي ربح (الخسائر) مع التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
٧٥١ ٦٣٣	٨٤١ ٩٥٥	(١٠)	الإهلاك
(٣ ٨٢٧)	(٢ ١٢٨)	(٤)	إستهلاك العوائد المستحقة لأذون الخزانة
(٦٠٠)	(٣ ٧١٠)	(٧)	رد الإضمحلال في الأصول
١٢٠٩	٩٧	(٧)	الإضمحلال في قيمة الأصول
—	١٦ ٧٦١	(٢٨)	مصروف التأجير التمويلي المحمل على قائمة الدخل
١٧ ٩٦٠	٤ ٣٥٠	(٧)	مخصصات مكونة خلال العام
(٢٤٤)	—	(٤)	مخصصات إنفني الغرض منها
٩٣٦	(٤ ٧٢٧)	(٤)	(أرباح) خسائر رأسمالية
١ ٢١١ ١٦٢	١ ٨٢٥ ٧٧٠	(٨)	فوائد ومصروفات تمويلية
(٤ ٤٣٤)	(١ ٩٤٢)	(٢٥)	فروق القيمة الحالية للإفراض طويل الأجل
١٢ ٤٩٨	١٢ ٤٤٤		فروق ناتجة عن التغير في التزامات نظام المعاش التكميلي
(١٥٤ ٧٠٧)	—		التسوية مع شركة إيرليكيد السخنة
١٠ ٨٦٩	(١٠ ٦٢ ٩٦٢)		فروق ترجمة عملات أجنبية
١٠ ٦٠ ٦٩١	٢ ٥١٤ ٠٦٣		
(١٠ ٧ ٧٤٣)	(٩٤٣ ٢٩٢)		التغير في بنود رأس المال العامل
(١ ٥٨٠ ٧٨٧)	(٥١٧ ١٢٣)		- المخزون
٣ ٣٦٤ ٩٤٨	١ ١٢١ ٥٠٦		- العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى
٣ ٦٥٤	٢ ٧٥٤		- الموردين والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى
٢ ٧٤٠ ٧٦٣	٢ ١٧٧ ٩٠٨		- التزامات نظام المعاش التكميلي
(٨ ٤٤٤)	(١ ٧٤٦)		صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(٤١ ٧٨٦)	(٧ ٢٧٥)		المستخدم من المخصصات
(٩٩٩ ٩٠٨)	(١ ٤٣١ ٩١١)		ضرائب الدخل المدفوعة
١ ٦٩٠ ٦٢٥	٧٣٦ ٩٧٦		فوائد مدفوعة
			صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(١ ١٢٥ ٦٢٩)	(٨٧١ ٧١٩)		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٣٠ ٣١٥)	—		مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
(١٨٤ ٢٤٨)	(٦٦ ٢٢٨)		مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
٢١٩ ١٠٠	٧٥ ٨٥٠		مدفوعات نقدية لشراء إستثمارات مالية (أذون خزانة)
٥ ٩٠٧	٦ ٧٨٤		متحصلات من إسترداد إستثمارات مالية (أذون خزانة)
(٧ ٩٥٠)	—		متحصلات من بيع أصول ثابتة
(٢٨ ٣٣٧)	(٣١ ٥٣١)		المسدد إلى مصلحة الضرائب على المبيعات - أقساط سلع رأسمالية
٢٠ ٦٦٢	٢٤ ٨٨١		مدفوعات لإفراض العاملين
(١ ١٣٠ ٨١٠)	(٨٦١ ٩٦٣)		مقبوضات من إفراض العاملين
			صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الإستثمار
١ ٥٠٤ ٠٠٦	٧٠٠ ٣٥٤		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
(٢٤)	(٢٢)		صافي المحصل من التسهيلات الائتمانية
(١ ٩٢٥ ١٥٦)	٤٦٥ ١٧٠		المسدد من التزامات طويلة الأجل
(٢ ٨٧٦ ٠١١)	(٧٧٨ ٨٣٦)		المحصل (المسدد) من الودائع النقدية والحسابات الجارية المجمدة لمقابلة عقد التمويل متوسط الأجل
٣ ٨٣٦ ٦٥١	٥٦٥ ٢١٨		المسدد من القروض
—	(٢٦ ٤٨١)	(٢٨)	مقبوضات من قروض
(٦٠ ٢٣٥)	(١٢٧ ٣٣٣)		مدفوعات التأجير التمويلي
٤٧٩ ٢٣١	٧٨٨ ٠٧٠		توزيعات أرباح مدفوعة
			صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
١ ٠٣٩ ٠٤٦	٦٦٣ ٠٨٣	(٣٨)	التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام
—	٢٦٤ ٢٧٧		أرباح فروق عملة ناتجة عن ترجمة أرصدة النقدية وما في حكمها في تاريخ تحرير سعر الصرف مدرجة بقائمة الدخل الشامل
١ ٠٣٩ ٠٤٦	٩٢٧ ٣٦٠	(١٩)	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال العام
٦٠٨ ١٣٦	١ ٦٤٧ ٨٦٥	(١٩)	النقدية وما في حكمها أول العام
٦٨٣	٢٣ ٢٠٢	(١٩)	فروق ترجمة القوائم المالية للكيانات الأجنبية
١ ٦٤٧ ٨٦٥	٢ ٥٩٨ ٤٢٧	(١٩)	النقدية وما في حكمها آخر العام

تعتبر الإيضاحات من رقم (١) إلى رقم (٤٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

- ١- نبذة عن الشركة
- تأسست شركة العز لصناعة حديد التسليح "شركة مساهمة مصرية" وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيد الشركة في السجل التجارى تحت رقم ٤٧٢ محافظة المنوفية بتاريخ ٢ أبريل ١٩٩٤، وتم نشر العقد الإبتدائى والنظام الأساسى للشركة بصحيفة الشركات بالعدد رقم ٢٣١ فى أبريل سنة ١٩٩٤ ومقرها مدينة السادات.
- وافقت الجمعية العامة غير العادية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٣ على تعديل اسم الشركة إلى شركة حديد عز، وقد تم التأشير بهذا التعديل بالسجل التجارى بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١.
- يقع مقر الشركة في ٣٥ شارع لبنان المهندسين- القاهرة - جمهورية مصر العربية.
- رئيس مجلس إدارة الشركة هو الأستاذ / بول فيليب شكيان.
- الشركة هي شركة تابعة لشركة مجموعة العز القابضة للصناعة والإستثمار "مجموعة عز الصناعية" ، والتي تساهم في رأس مال الشركة بصورة مباشرة وغير مباشرة بنسبة ٦٥,٣٦٪.
- يتم تداول الأسهم الإسمية للشركة ببورصة الأوراق المالية المصرية وبورصة لندن.

الشركات التابعة

- شركة مصانع العز للدرفلة (مصانع العز للصلب سابقاً) (شركة مساهمة مصرية): تأسست فى عام ١٩٨٦ وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.
- شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية): تأسست في عام ١٩٨٢ كشركة إستثمارية مشتركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.
- وشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لديها الشركات التابعة التالية:
- شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة العز للصناعات الثقيلة سابقاً) (شركة مساهمة مصرية): تأسست فى عام ١٩٩٨ وفقاً للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الإستثمار.
- شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراميتل" (شركة مساهمة مصرية): تأسست الشركة طبقاً لموافقة اللجنة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مصلحة الشركات) وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.
- شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات (شركة مساهمة مصرية): تأسست الشركة طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في ٢٩ أغسطس ١٩٩٢.

غرض الشركة وشركاتها التابعة

يتمثل غرض الشركة وشركاتها التابعة في صناعة وتجارة وتوزيع الحديد والصلب بكافة أنواعه وما يرتبط به من منتجات وخدمات.

وفيما يلي بيان بنسبة الإستثمارات في الشركات التابعة لشركة حديد عز التي تم إدارتها بالقوائم المالية المجمعة:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
<u>نسبة المساهمة</u>	<u>نسبة المساهمة</u>	
%	%	
٩٨,٩١ مباشرة	٩٨,٩١ مباشرة	مصانع العز للدرفلة
٥٤,٥٩ مباشرة	٥٤,٥٩ مباشرة	العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
٧١,٠٧ (مباشر وغير مباشر)	٧١,٠٧ (مباشر وغير مباشر)	العز لصناعة الصلب المسطح
من خلال عز الدخيلة	من خلال عز الدخيلة	حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل"
٤٩,١٣ (غير مباشر)	٤٩,١٣ (غير مباشر)	مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات
من خلال عز الدخيلة	من خلال عز الدخيلة	
٤٧,٤٩ (غير مباشر)	٤٧,٤٩ (غير مباشر)	
من خلال عز الدخيلة	من خلال عز الدخيلة	

إصدار القوائم المالية المجمعة

- تم اعتماد إصدار هذه القوائم المالية المجمعة من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٧.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة١-٢ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

٢-٢ أسس القياس

أعدت القوائم المالية المجمعة على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة. كما قامت إدارة المجموعة بتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على تحرير أسعار الصرف والوارده بملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل ٢٠١٥ "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية"، حيث تم تعديل كلا من التكلفة ومجموع الإهلاك لبعض فئات الأصول الثابتة باستخدام معاملات التعديل الواردة بالملحق المذكور أعلاه، وذلك وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالإيضاح رقم (٤٢).

٣-٢ عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة بالألف جنيه مصري.

٤-٢ استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وإفتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها علي الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة المجموعة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية ، حيث يتم بناءً عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها تغيير تلك التقديرات، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية ، عندئذ تدرج هذه الفروق في الفترة التي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية.

وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:

- الإضمحلال في قيمة الأصول.
- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة.
- الالتزامات المحتملة والمخصصات.

٥-٢ قياس القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية المجمعة بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات. في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهرية- أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية المجمعة للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٦-٢ أسس التجميع

- تتضمن القوائم المالية المجمعة أصول والتزامات ومنتجات أعمال شركة حديد عز (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة التي تسيطر عليها الشركة القابضة وتسيطر الشركة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.
- تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة والأرباح غير المحققة بين الشركات.
- حقوق الأقلية في صافي حقوق الملكية وفي نتائج أعمال الشركات التابعة تم إدراجها بالقوائم المالية المجمعة تحت بند مستقل "حقوق الأقلية"، وتم حسابها بما يساوي حصتهم في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركات التابعة في تاريخ القوائم المالية المجمعة ، كما يتم إدراج نصيب الأقلية في أرباح وخسائر الشركات التابعة في بند مستقل بقائمة الدخل المجمعة.
- الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إقتناء أو بيع حصص من حقوق الأقلية دون أن تؤدي إلى التغيير في سيطرة الشركة الأم، يتم إثباتها مباشرة في حقوق الملكية.

٣- تكلفة المبيعات

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاح رقم	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه		
١٢.٩٦٤٥٤	١٥.٩٩٢١٢٤		خامات
١.٠٢١٣٣١	١.١٥٥٧٠٣		مرتبات وأجور
٧٢٩١٢١	٨١٤٥٤٦	(١٠)	إهلاكات أصول ثابتة
٨٢٥٠	٨٨٢٠		تكلفة المعاش التكميلي
١.٨٦٥٩١٩	٢.٥٠٤٤٠٠		مصرفات صناعية غير مباشرة
١٥.٧٢١.٠٧٥	٢٠.٤٧٥.٥٩٣		تكلفة التشغيل
(١٨٧.٨٦٦)	٢٠.١١٩٤		التغير في مخزون الإنتاج التام وغير التام
١٥.٥٣٣.٢٠٩	٢٠.٦٧٦.٧٨٧		

٤- إيرادات تشغيل أخرى

٢٠١٥	٢٠١٦	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	
٢٤٤	-	مخصصات انتفي الغرض منها
-	٤.٧٢٧	أرباح رأسمالية
٦٠٠	٣.٧١٠	رد الإضمحلال في قيمة المدينون وأرصدة مدينة أخرى
١٤١.٤٦٧	٥٣.٢٩٣	إيرادات أخرى
١٤٢.٣١١	٦١.٧٣٠	

٥- مصروفات بيعية وتسويقية

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاح رقم	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه		
٥٨.٥٤٦	٦٥.٨٧٠		مرتبات وأجور
٥٥.٠١٥	٣٧.٣٢٦		مصاريف دعائية وإعلان
٥.٤٣٢	٥.٨٢٥	(١٠)	إهلاكات أصول ثابتة
٦٩٠	٥٣٥		تكلفة المعاش التكميلي
٤٤.٥١٧	٨٤.٢٥٠		مصرفات أخرى
١٦٤.٢٠٠	١٩٣.٨٠٦		

٦- مصروفات إدارية وعمومية

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاح رقم	
بالألف جنيه	بالألف جنيه		
٤٤٦ ٢٥٣	٥١٣ ٣٤٩		مرتبات وأجور
١٤ ٤٨٤	٢٠ ٥٠٥		قطع غيار وصيانة
١٧ ٠٨٠	٢١ ٥٨٤	(١٠)	إهلاكات أصول ثابتة
٣ ٥٥٨	٣ ٠٨٩		تكلفة المعاش التكميلي
٢٠٠ ٩٤٩	١٩٧ ٨٦٣		مصروفات أخرى
<u>٦٨٢ ٣٢٤</u>	<u>٧٥٦ ٣٩٠</u>		

٧- مصروفات تشغيل أخرى

٢٠١٥	٢٠١٦		
بالألف جنيه	بالألف جنيه		
٩٣٦	-		خسائر رأسمالية
٢٨ ٦٣٢	١٢ ٨٥٦		تبرعات
١ ٢٠٩	٩٧		الإضمحلال في قيمة الأصول
١٧ ٩٦٠	٤ ٣٥٠		مخصصات مكونة خلال العام
١١ ٧٠٤	٤ ٣١٣		مصروفات أخرى
<u>٦٠ ٤٤١</u>	<u>٢١ ٦١٦</u>		

٨- إيرادات وتكاليف تمويلية

٢٠١٥	٢٠١٦		
بالألف جنيه	بالألف جنيه		
			<u>إيرادات تمويلية</u>
١٧٥ ٦٦٩	٢٩٥ ٦٠٩		فوائد وإيرادات تمويلية
<u>١٧٥ ٦٦٩</u>	<u>٢٩٥ ٦٠٩</u>		إجمالي إيرادات تمويلية
			<u>تكاليف تمويلية</u>
(١ ٢١١ ١٦٢)	(١ ٨٢٥ ٧٧٠)		فوائد ومصروفات تمويلية
<u>(١ ٢١١ ١٦٢)</u>	<u>(١ ٨٢٥ ٧٧٠)</u>		إجمالي تكاليف تمويلية
(٨٩ ٥٨٧)	٨١٥ ٩١٠		أرباح (خسائر) ترجمة الأرصدة والمعاملات بالعملة الأجنبية*
<u>(١ ١٢٥ ٠٨٠)</u>	<u>(٧١٤ ٢٥١)</u>		صافي التكاليف التمويلية

* أرباح ترجمة الأرصدة والمعاملات بالعملة الأجنبية

٢٠١٦	إيضاح	
جنيه مصرى	رقم	
(٣ ٣٥٥ ٦٥٢)		خسائر ترجمة الأرصدة والمعاملات خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
		بخصم:
(٤ ١٧١ ٥٦٢)	(٤٢)	خسائر ترجمة الأرصدة التي تم الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخر
<u>٨١٥ ٩١٠</u>		

٩- نصيب السهم في صافي ربح (خسارة) العام

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاح	
		رقم	
(٤١٨ ٠٣١)	١٦٢ ٤٦٣		نصيب مساهمي الشركة القابضة
			صافي ربح (خسارة) العام (بالألف جنيه)
٥٣٣ ٨٠٢ ٣١٣	٥٣٣ ٨٠٢ ٣١٣		المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال العام (سهم)
<u>(٠,٧٨)</u>	<u>٠,٣٠</u>	(٤٢)	نصيب السهم في ربح (خسارة) العام (جنيه/سهم)

10 - أصول قائمة (بالصافى)

التكلفة:	الأرض	مباني	آلات ومعدات	وسائل نقل وتفصيل	تأجيل مخبئة	مخازن ومعدات مخازن مخبئة	عدد وحدات	تخصيات على مباني مخبئة	الإجمالي
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه
في 31/12/2011	113 900	4 132 801	11 223 883	120 024	118 017	118 017	28 701	3 912	21 112 437
الإضافات خلال العام	1 104	39 187	112 003	37 100	30 204	30 204	7 301	—	333 304
الإحفاط خلال العام	—	(288)	(1 111)	(1 973)	(1 343)	(1 343)	—	—	(41 433)
فرق ترجمة كالات اجنبية	—	223 470	218 873	190	—	1 241	3 050	—	712 024
في 31/12/2012	113 900	4 342 112	12 332 743	157 227	157 227	157 227	38 752	3 912	22 112 437
في 31/12/2011	173 787	4 342 112	11 172 143	200 112	158 083	158 083	77 784	3 912	22 112 437
إعادة تقييم	—	4 342 112	—	—	—	—	—	—	4 342 112
الإضافات خلال العام	—	2 431 918	2 710 094	11 442	70 441	70 441	12 038	—	5 222 437
فرق تعديل التكلفة بمقابل التقييم	—	(288)	(1 111)	(1 973)	(1 343)	(1 343)	—	—	(41 433)
الإحفاط خلال العام	—	—	8 397 434	80 833	10 003	10 003	—	—	8 511 230
الإحفاط خلال العام	—	(12 233)	(41 015)	(1 979)	(3 033)	(3 033)	—	—	(111 287)
فرق ترجمة كالات اجنبية	—	3 765 003	8 332 993	3 140	22 914	22 914	29 141	—	12 241 971
في 31/12/2012	173 787	10 050 300	31 142 128	244 622	208 780	208 780	111 287	3 912	58 209 147
صافي الأرباح:	—	—	—	—	—	—	—	—	—
في 31/12/2011	—	1 301 123	8 017 378	90 120	71 789	71 789	44 410	3 912	10 093 807
إرباح العام	—	1,3 101	7,0 940	28 771	28 771	28 771	1,2 131	—	7,1 233
مجموع إرباح الإحفاط خلال العام	—	(288)	(1,1 117)	(1,9 73)	(1,3 43)	(1,3 43)	—	—	(40 913)
فرق ترجمة كالات اجنبية	—	78 377	107 200	180	180	180	1 944	—	199 000
في 31/12/2012	—	1 487 408	9 149 491	122 785	122 785	122 785	46 174	3 912	10 408 012
في 31/12/2011	—	1 497 408	9 134 371	121 378	121 378	121 378	46 174	3 912	10 408 012
إرباح العام	—	141 444	13 444	32 141	32 141	32 141	1,2 007	—	461 900
فرق تعديل التكلفة بالإحفاط بمقابل التقييم	—	—	4 084 778	29 911	2,4 211	2,4 211	4 818	—	4 117 438
مجموع إرباح الإحفاط خلال العام	—	(12 233)	(40 825)	(1 979)	(3 033)	(3 033)	—	—	(101 000)
فرق ترجمة كالات اجنبية	—	370 977	2 899 850	3 120	3 120	3 120	4,2 057	—	3 700 142
في 31/12/2012	—	2 322 041	17 229 108	122 787	122 787	122 787	46 174	3 912	20 012 011
صافي التكلفة الأخرى:	—	—	—	—	—	—	—	—	—
في 31/12/2011	—	2 812 704	7 472 717	74 227	74 227	74 227	21 023	—	11 210 881
في 31/12/2012	—	8 122 204	18 401 490	87 070	87 070	87 070	20 909	—	28 144 133
أصول ثابتة مهينة بالكامل ولا زالت مستخدم في 31/12/2011	—	1 177 422	4 278 809	47 200	47 200	47 200	11 911	—	7 472 831

* تم تطبيق نموذج التكلفة المصنفة على بعض فئات الأصول الثابتة خلال العام (بمبلغ 422).
** إرباح العام يتضمن مبلغ 52 012 ألف جنيه مسدود يمثل في إرباح فرق تعديل التكلفة خلال العام.

تقتصر تكلفة الأراضي بقيمة أرض مساحتها 178 ألف متر مربع كانت جزءا من التصانيف المسجلة بملكية من شركة قديمة تابع للوزير بجهة إقليمية 78 مليون جنيه مسدود شاملة رسوم محافظة السويس البالغة 5 مليون جنيه مسدود (المقابل مبلغ 401 ألف دولار أمريكي) بوضع إقامة مشروع صناعي عليها، وبمطابق العقد لا يحق للشركة تسجيل الأرض باسمها إلا بعد سداد كامل الأقساط المتبقية نحو تسجيل الأرض باسم الشركة.

ممتلكات شركة البر للتحلية الصلب - شركة قديمة - في سبيل إتمام إجراءات توفيق تسجيل بعض الأراضي المتنازعة من جهات معيقة.
لم يتم شركة مصانع البر للزئبق بتسجيل أرض مشروع المصنع الجديد في العين السخنة باسمها حتى تاريخه والبالغ قيمتها 29 114 مليون جنيه مسدود.

إحفاط العام محسنة بقيمة الجدل كالتالي:-
عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر:

إحفاط	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه
كاتب الحساب	2 010	2 010	2 010
مسؤوليات بيئية وبيروقراطية	(7)	814 041	729 121
مسؤوليات إدارية وصحية	(0)	820	0 432
مصاريف إدارية وصحية	(1)	11 084	17 080
		821 850	751 233

١١- مشروعات تحت التنفيذ

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
بالألف جنيه	بالألف جنيه	
٥٨ ٥٥٠	٣١ ٥١٧	توسعات انشائية
٣ ٢٦٤ ١٦٢	٥٣٢ ٧٦٨	آلات تحت التركيب*
١ ٠٠٣ ٤٨٩	-	تكلفة الإقتراض المرسمة
٣ ٩٨٠	٣ ٩٨٠	تصميم وإنشاء مبنى إداري
٢٨٥ ٩٧٩	٤٠ ٥٦٨	دفعات مقدمة لشراء آلات
٥٣٠	٣٤٥	دفعات مقدمة تحت حساب مبانى
٤ ٦١٦ ٦٩٠	٦٠٩ ١٧٨	

- يتضمن بند الآلات ومعدات تحت التركيب مبلغ ١١٩ ٩٠٣ ألف جنيه مصري يتمثل في قيمة ناتج تعديل التكلفة بمعامل التعديل وفقا للمعالجة المحاسبية الخاصة الواردة بالملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل عام ٢٠١٥ (إيضاح رقم ٤٢).

١٢- الإستثمارات

تكلفة الاستثمارات		نسبة
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	المساهمة
بالألف جنيه	بالألف جنيه	%
٩٠	٩٠	٤٠
٢٥	٢٥	٥٠
-	-	٥٠
١١٥	١١٥	

١-١٢ استثمارات في شركات شقيقة

الشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) (ش.ذ.م.م) (تحت التصفية)
شركة العز- الدخيلة للحديد والصلب - مصر (EZDK)
شركة EZDK Steel UK LTD - إيضاح رقم (٣٧-١)

٢-١٢ استثمارات مالية متاحة للبيع

تكلفة الاستثمارات		إيضاح
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	رقم
بالألف جنيه	بالألف جنيه	
٨٠	٨٠	
١٧ ٧٢٦	١٧ ٧٢٦	
١٠٩ ٨٠٠	١٠٩ ٨٠٠	
١٢٧ ٦٠٦	١٢٧ ٦٠٦	
١٧ ٧٢٦	١٧ ٧٢٦	(١٨)
١٠٩ ٨٨٠	١٠٩ ٨٨٠	

الشركة المصرية لخدمات الحراسة والنظافة
الشركة العربية للصلب المخصوص (ش.م.م)
شركة مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار*

يخصم

قيمة الإضمحلال في الشركة العربية للصلب المخصوص

* تتمثل في مساهمة شركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - في رأس مال شركة مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار "مجموعة عز الصناعية" بعدد ٦ ١٠٠ ٠٠٠ سهم بنسبة مساهمة ٣,٨١٣%.

١٣ - إقراض للتغير طويل الأجل

يتمثل بند إقراض طويل الأجل فيما يلي:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	إيضاح رقم	
بالألف جنيه	بالألف جنيه		
١١ ٣٤٦	١١ ٨٨١		سلف العاملين - تسدد علي أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)
١٩ ٣٦٦	٢٠ ٥٦٩	(١-١٣)	قرض إسكان للعاملين - يسدد علي أقساط شهرية لمدة عشر سنوات (بدون فوائد)
٦٩١	٥٥٢	(٢-١٣)	سلف العاملين - رحلة العمرة تسدد علي أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)
٢ ٣٨١	٣ ٨٧٦	(٣-١٣)	سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس تسدد علي أقساط لمدة ٦ سنوات (بدون فوائد)
٨٩١	٥٤١	(٤-١٣)	قرض إسكان للعاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) يسدد علي أقساط لمدة تصل إلي ٧ سنوات (بدون فوائد)
٣٤ ٦٧٥	٣٧ ٤١٩		

١-١٣ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	إيضاح رقم	
بالألف جنيه	بالألف جنيه		
٣٧ ٦٦١	٣٩ ٢٣٤		إجمالي قرض إسكان العاملين
٥ ٣٢٨	٥ ٣٨٢	(١٧)	بخصم: إقراض قصير الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)
٣٢ ٣٣٣	٣٣ ٨٥٢		القيمة الاسمية لإقراض إسكان العاملين طويل الأجل
١٢ ٩٦٧	١٣ ٢٨٣		بخصم: الفروق الناشئة عن التغير في القيمة الحالية لقرض إسكان العاملين طويلة الأجل
١٩ ٣٦٦	٢٠ ٥٦٩		القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين طويل الأجل

يتمثل قرض إسكان العاملين بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - قيمة القرض الحسن المخصص لمعاونة شباب العاملين في الشركة في الحصول على سكن خاص والبالغ قيمته الاجمالية ٣٦ مليون جنيه مصرى وفقا لقرار مجلس إدارة الشركة خلال عامي ٢٠١٢/٢٠١٣. حيث وافق مجلس الإدارة بجلسته في ١٣ مارس ٢٠١٣ على زيادة هذا القرض الحسن لإسكان العاملين بقيمة ٧ مليون جنيه مصري ليصبح ٣٧ مليون جنيه مصري بتاريخ ١١ مايو ٢٠١٥ تم زيادتها إلى ٤٨ مليون جنيه مصري بموجب موافقة من العضو المنتدب للشركة وهذا القرض تم منحة وفقا لضوابط محددة لتحقيق الهدف وضمن حقوق الشركة في استرداد القرض على مدار ١٠ سنوات باعتباره كقرض دوار يمنح المستفيد من هذا المشروع ٣٠% من قيمة الوحدة السكنية بما يعادل ٣٠ ألف جنيه مصري يتم تقسيطها على مدار ١٠ سنوات دون أي أعباء أو فوائد على العاملين وفقا للضوابط الموضوعية من إدارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ عدد ١ ٩٢٨ مستفيد وبقية اجمالية للقرض بلغت ٣٩,٢ مليون جنيه مصري وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٥,٣٨ مليون جنيه مصري ظهرت ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الاجل (إيضاح رقم ١٧).

وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغيير في القيمة الحالية في تاريخ اعداد القوائم المالية المجمعة بناءً على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنويا خلال فترة هذا القرض الحسن والمحملة على قائمة الدخل المجمعة.

١٣-٢ تتمثل سلف العاملين - رحلة العمرة بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - قيمة السلف التي تمنحها الشركة للعاملين وافراد اسرهم وذلك كل ٣ سنوات بقيمة ٩ آلاف جنيه مصري للعامل و ١٨ ألف جنيه مصري للعامل مع فرد من الأسرة او اكثر وذلك بخلاف قيمة الدعم الذي تقدمه الشركة للعامل الواحد بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مصري والعامل مع فرد من الاسرة بمبلغ ١٥٠٠ جنيه مصري أو ٢٠٠٠ جنيه مصري في حالة فريدين من الاسرة وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ وتعديلاته في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٣ على ان يتم سداد هذه السلف على فترة ٢٤ شهر، وبتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٥ تمت الموافقة على زيادة دعم العمرة بنسبة ٢٥٪ ليصبح الدعم الذي تقدمه الشركة للعامل الواحد بمبلغ ١٢٥٠ جنيه مصري والعامل مع فرد من الأسرة بمبلغ ١٨٧٥ جنيه مصري أو ٢٥٠٠ جنيه مصري في حالة فريدين من الأسرة. وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ١,٧ مليون جنيه مصري ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الأجل (إيضاح رقم ١٧).

١٣-٣ تتمثل سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس في قيمة السلف التي تمنحها شركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - للعاملين مرة واحدة طوال الحياة الوظيفية بمبلغ ٣٠ ألف جنيه مصري حيث تدعم الشركة العامل بمبلغ ٤ آلاف جنيه مصري ويقسط المبلغ المتبقي على فترة ٦ سنوات وفقاً لقرار مدير قطاع الموارد البشرية للشركة في ٢٨ مارس ٢٠١٣ وبتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١٥ تمت الموافقة على زيادة دعم الحج بنسبة ٢٥٪ ليصبح الدعم الذي تقدمه الشركة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه مصري. وبتاريخ ٤ مايو ٢٠١٦ تمت الموافقة على زيادة قرض الحج ليصبح ٣٦ ألف جنيه بدلاً من ٣٠ ألف جنيه وكذلك زيادة الدعم من ٥٠٠٠ جنيه مصري ليصبح ٦٠٠٠ جنيه مصري وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام بمبلغ ١ مليون جنيه مصري ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الأجل (إيضاح رقم ١٧).

١٣-٤ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	إيضاح رقم	
بالألف جنيه	بالألف جنيه		
١٧٢٥	١٢٠٨		إجمالي قرض إسكان العاملين
			يخصم:
٥٠١	٤٥٩	(١٧)	اقراض قصير الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)
١٢٢٤	٧٤٩		القيمة الاسمية لإقراض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل
			يخصم:
٣٣٣	٢٠٨		الفروق الناشئة عن التغيير في القيمة الحالية لقروض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويلة الأجل
٨٩١	٥٤١		القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل

يتمثل قرض اسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - فى قيمة القرض الحسن المخصص لدعم العاملين والمتضررين بالعمارات من عمارة (٦) الى عمارة (١٥) بمشروع بوابة (٨) والخاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - وفقا لقرار مدير قطاع الموارد البشرية بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٣.

تم منح القرض بواقع ثلاثة آلاف جنيه مصري عن السنة و بحد اقصى ٢٠ ألف جنيه مصرى وفقا لعدد السنوات المتبقية للمستفيد حتى سن الاحالة للمعاش يتم تقسيطها دون اى اعباء او فوائد على العاملين وفقا للضوابط الموضوعه من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض عدد ١٧١ مستفيد بقيمة اجمالية للقرض بلغت ١,٢ مليون جنيه مصرى يتم تقسيطها على اقساط لمدة تصل الى ٧ سنوات وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٤٥٩ الف جنيه مصرى ظهرت ضمن بند مدينون وارصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الاجل (ايضاح رقم ١٧).

وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغيير فى القيمة الحالية فى تاريخ اعداد القوائم المالية المجمعة بناءا على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنويا خلال فترة هذا القرض الحسن وتم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة.

١٤- أصول أخرى

يتمثل المبلغ فى قيمة المدفوع للهيئة العامة للتنمية الصناعية بواسطة شركتى العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - ومصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - بقيمة ٧٨٥ ٢٤ ألف جنيه مصري و ٥٣٠ ٥ ألف جنيه مصري على التوالي للموافقه على التوسع فى إنتاج حديد التسليح وجرى إتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التراخيص.

١٥- مخزون

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
بالألف جنيه	بالألف جنيه	
١ ١٧٤ ٢٩٦	٢ ٠٧٥ ٩٩٣	خامات ومستلزمات إنتاج
٣١١ ١٢١	٢٢٠ ٣٢٩	إنتاج غير تام
١ ٢٠٨ ٨٥٥	١ ٠٩٨ ٤١١	إنتاج تام
٧٢ ٣٣٤	٣١٢ ٤٥٤	إنتاج تام - حديد مختزل
١ ٣٥٥ ٤٩٩	١ ٨٠٢ ٥١٠	قطع غيار ومهمات
١٤٠ ٠٩٦	٤٩٧ ١٥٩	بضاعة بالطريق
٦٠ ٠٩٨	١٢٤ ٥٦٦	إعتمادات مستندية
٤ ٣٢٢ ٢٩٩	٦ ١٣١ ٤٢٢	

١٦- عملاء وأوراق قبض

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	إيضاح رقم	
بالألف جنيه	بالألف جنيه		
٤٢٧٠٦	٣٠٦٤٠٨		عملاء
-	١٧٧٣	(١-٣١)	عملاء - أطراف ذات علاقة
١٨٠٠	٨٨٠٠		أوراق قبض
٤٤٥٠٦	٣١٦٩٨١		
٢٩٦٥٧	٢٩٦٥٧	(١٨)	بخصم الإضمحلال فى قيمة العملاء
١٤٨٤٩	٢٨٧٣٢٤		

١٧- مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	إيضاح رقم	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه		
٦٠٩ ١٠٧	٦٨١ ٤٨٢		تأمينات لدى الغير
٨٣٩ ٢٢٢	٩٨٧ ٠٠٠		مصلحة الضرائب*
١٢٧ ٤٧٧	١٢٧ ٤٧٧		مصلحة الضرائب - مقابل الانتفاع**
٢٠٥ ٤٦٠	٩٥ ٢٨٤		مصلحة الضرائب - ضريبة مبيعات - أقساط سلع رأسمالية***
٩ ١١٩	٣٤ ٢٦٩		مصلحة الجمارك
٤ ٢٧٥	٣ ١٣٩		إيرادات مستحقة
٤٧ ٦٣٣	٦٦ ٥١٦		مصروفات مدفوعة مقدماً****
٤١ ٦٩٩	٦٥ ١٩٦		هيئة ميناء الإسكندرية
٥ ٣٢٨	٥ ٣٨٢	(١-١٣)	إقراض قصير الأجل - قرض إسكان العاملين
١٨ ٠٨٢	٢٣ ٦٨٩		إقراض قصير الأجل - سلف عاملين
٢ ٠٣٠	١ ٦٩٦	(٢-١٣)	إقراض قصير الأجل - رحلة العمرة
٦٤١	١ ٠٤٣	(٣-١٣)	إقراض قصير الأجل - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس
٥٠١	٤٥٩	(٤-١٣)	إقراض قصير الأجل - قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)
١٣٥	١٦٥		تأمينات خطابات ضمان
١١ ١٥١	-		تأمينات إتمادات مستندية
١٩٦ ٢٣٥	٢١٣ ٦٥٣	(٢-٣١)	مستحق من أطراف ذوى علاقة
١٠٠ ٢٣٩	٢٣٥ ٥٤١		المسدد مقدماً للعاملين تحت حساب توزيعات الأرباح
٣٥ ٠٦٠	٣٥ ٠٦٠		محكمة القاهرة الاقتصادية*****
٦٣ ٢٧٣	٧١ ٩٣٦		أرصدة مدينة أخرى*****
٢ ٣١٦ ٦٦٧	٢ ٦٤٨ ٩٨٧		
			يخصم:
٥٦ ٩٦٣	٥٣ ٣٥٠	(١٨)	الإضمحلال في قيمة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى
٢ ٢٥٩ ٧٠٤	٢ ٥٩٥ ٦٣٧		

* تتضمن أرصدة مصلحة الضرائب مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصري قيمة دفعة من تحت حساب جدولة المطالبات الضريبية لشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية عن مشروعات الصلب المسطح وفقاً لما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٤-٣-١) بالإضافة إلى مبلغ ٢٣٣ جنيه مصري دفعة مقدمة من تحت حساب فروق فحص ضريبة شركات الأموال لشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - عن السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٥، ومبلغ ١٥ مليون جنيه دفعة لمصلحة ضرائب كبار الممولين من تحت حساب فروق فحص عن السنوات ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٣.

** تتمثل أرصدة مصلحة الضرائب - مقابل الانتفاع في قيمة دفعات من تحت حساب قيمة ضريبة المبيعات الإضافية مقابل الانتفاع لشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية برصيف الخامات التعدينية وساحات التشوين بميناء الدخيلة والبالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري - إيضاح رقم (٣٧-٢).

*** تتمثل في رصيد أقساط ضرائب المبيعات المتعلقة بالسلع الرأسمالية المستوردة خاصة بشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة.

**** تتضمن المصروفات المدفوعة مقدماً مبلغ ٩ ٧٢٠ مليون جنيه مصري يتمثل في قيمة الجزء المتداول من الدفعات المقدمة لعقود التأجير التمويلي - إيضاح رقم (٢٨).

***** يتمثل الرصيد المستحق للشركة لدى محكمة القاهرة الاقتصادية في المبالغ السابق سدادها وذلك بعد خصم قيمة الغرامة والمحكوم بها في الجحلة رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن قضية السيطرة على منتج حديد التسليح ضد بعض المسؤولين بشركات المجموعة الصادر بشأنها حكم محكمة النقض بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ وبالبالغة ٢٠,٥ مليون جنيه مصري، وجارى إتخاذ الإجراءات القانونية لإسترداد هذا المبلغ من المحكمة.

***** تتضمن الارصده المدينة الأخرى مبلغ ٤٩,٥ مليون جنية مصري يمثل ١٥% من قيمة الرخصة المتعلقة بخط الإنتاج الثاني التي قامت شركة مصانع العز للدرفلة (شركة تابعة) بسدادها في فبراير ٢٠١٢.

١٨ - الإضمحلال في قيمة الأصول

المحمل على	الرصيد في	رد الإضمحلال في	الرصيد في	إيضاح رقم	
قائمة الدخل	٢٠١٥/١٢/٣١	قيمة الأصول	٢٠١٥/١٢/٣١		
خلال العام	٢٠١٦/١٢/٣١	بـ	بـ		
بـ	بـ	بـ	بـ		
-	٢٩ ٦٥٧	-	٢٩ ٦٥٧	(١٦)	الإضمحلال في العملاء وأوراق القبض
٩٧	٥٣ ٣٥٠	(٣ ٧١٠)	٥٦ ٩٦٣	(١٧)	الإضمحلال في المدينين والأرصدة المدينة لأخري
-	٥ ٦١١	-	٥ ٦١١		الإضمحلال في الموردين - دفعات مقدمة
-	١٧ ٧٢٦	-	١٧ ٧٢٦	(١٢-٢)	الإضمحلال في الإستثمارات المالية المتاحة للبيع
٩٧	١٠٦ ٣٤٤	(٣ ٧١٠)	١٠٩ ٩٥٧		

١٩ - النقدية وما في حكمها

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
بـ	بـ	
٥٥٠ ٧٣٨	٤١٢ ١٤٠	بنوك - ودائع لأجل
٤ ١٩٢ ١٢٣	٤ ٦٤٠ ٩١٠	بنوك - حسابات جارية
٣٧ ٠٨٣	٤١ ٨٠٢	شيكات تحت التحصيل
٣ ٤٠٦	٨ ٧٠٥	نقدية بالصندوق
١ ٠٥٣	١ ١٥٥	وثائق صناديق الإستثمار *
٤ ٧٨٤ ٤٠٣	٥ ١٠٤ ٧١٢	
١٨١ ٧٩٧	٦٠ ٠٧٠	بخصم:
٢ ٩٥٤ ٧٤١	٢ ٤٤٦ ٢١٥	بنوك - سحب على المكشوف
		ودائع لأجل وحسابات جارية محتجزة ضمن شروط الإئتمان
		الممنوح من البنوك لشركات المجموعة
١ ٦٤٧ ٨٦٥	٢ ٥٩٨ ٤٢٧	النقدية وما في حكمها بقائمة التدفقات النقدية

* تتمثل وثائق صناديق الإستثمار في عدد ٤ ٨٥٣ وثيقة استثمار ذات عائد يومي تراكمي.

٢٠- رأس المال

٢٠-١ رأس المال المرخص به

يبلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٨ مليار جنيه مصرياً.

٢٠-٢ رأس المال المصدر والمدفوع

يبلغ رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعد الزيادة مبلغ ٢ ٧١٦ ٣٢٥ ألف جنيه مصري (أثنين مليون وسبعمائة وستة عشر ألف وثلاثمائة وخمسة وعشرون ألف جنيه مصرياً) موزع على ٠.٢٧ ٢٦٥ ٥٤٣ سهم، قيمة كل سهم خمسة جنيهات مصرية مسددة بالكامل، وقد تم تسجيل رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعد الزيادة بالسجل التجاري برقم ١١٧٦ بمدينة منوف في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨.

٢١- احتياطات

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	
١ ٣٥٨ ١٦٣	١ ٣٥٨ ١٦٣	احتياطي قانوني *
٢ ٦٢٠ ٧٥٦	٢ ٦٢٠ ٧٥٦	احتياطات أخرى (علاوة إصدار) **
(٣ ٧٩٦ ٨٢٩)	(٣ ٧٩٦ ٨٢٩)	الفرق الناتج عن الاستحواذ على نسبة إضافية من رأس مال شركات تابعة ***
<u>١٨٢ ٠٩٠</u>	<u>١٨٢ ٠٩٠</u>	

* الإحتياطي القانوني: يجب ٥% من صافي الربح السنوي لتكوين إحتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنيب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠% من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الإحتياطي تعين العودة إلى الإقتطاع ويستعمل الإحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناءً على إقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة.

** الإحتياطات الأخرى: علاوة الإصدار ناتجة عند إصدار الشركة لأسهم زيادة رأس المال مقابل الإستحواذ علي أسهم شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وكذا تحويل السندات السابق إصدارها لأسهم.

*** الفرق الناتج عن الاستحواذ على نسبة إضافية من رأس مال شركات تابعة:

بالألف جنيه

٣ ٢٨٠ ٤٩٣

يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة إضافية من رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في فبراير ٢٠٠٦ (تمثل ٢٩,٣٩% من رأس مالها) وصافي القيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذا الفرق نتيجة معاملات تمت تحت السيطرة المشتركة لشركات المجموعة.

١٢٧ ١٦٢

يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة إضافية من رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية - شركة تابعة - في إبريل ٢٠١٠ (تمثل ١,٣٥% من رأس مالها) وصافي القيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذه المعاملة تمت مع وجود سيطرة للشركة على الشركة التابعة وقد تم الشراء من مساهمين من خارج مجموعة شركات عز.

٣٨٩ ١٧٤

يمثل الفرق بين تكلفة إقتناء نسبة ٧,٢٣% من رأس مال شركة العز للصلب المسطح - شركة تابعة - في نوفمبر ٢٠١٥ والقيمة الدفترية لهذه الأسهم حيث أن هذا الفرق يمثل ناتج إقتناء حصص إضافية من حقوق الأقلية في الشركة التابعة.

٣ ٧٩٦ ٨٢٩

٢٢- أسهم خزينة

- يتمثل هذا البند في ٢٠١٦/١٢/٣١ في عدد ٩ ٤٦٢ ٧١٤ سهم من أسهم شركة حديد عز والملوكة لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - بتكلفة ٧١ ٩٢١ ألف جنيه مصري ولأغراض التجميع تم تبويبها كأسهم خزينة.

٢٣- موردين وأوراق دفع

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	
٢ ٦٢٢ ٥٣٧	٤ ٣٩٩ ١٥١	موردون
١٩ ٤٠٢	٦٨ ١٧٦	أوراق دفع
<u>٢ ٦٤١ ٩٣٩</u>	<u>٤ ٤٦٧ ٣٢٧</u>	

٢٤- دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	إيضاح رقم	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه		
٣١٧ ٨٧٩	٤٩٧ ٥٨١		دائنو شراء أصول ثابتة
١٢٠ ٨٩٥	٢٧٤ ٦٥٣		فوائد مستحقة
١٩٧ ٠١٨	٣١٧ ٦٣٢		مصروفات مستحقة
٧٢ ٧٩٨	٣٦ ٠٦٦		مصلحة الضرائب
٢٥ ٥٧٣	٣٠ ٩٢٨		تأمينات ضمان أعمال
١٠٤ ١١٤	١٠٤ ١١٤		أقساط ضريبة مبيعات
٥٣ ١٣٨	٣٤ ٥١٨		مصلحة الضرائب - ضرائب مبيعات
١ ٥٦١	١ ٥٦١		دائنو توزيعات
٥٤	١٢	(٣-٣١)	مستحق لأطراف ذوى علاقة
٤ ٧٣٧	١١ ٠٥٣		هيئة ميناء الإسكندرية
٣ ٩٧٣	٣ ٩٧٣	(١-٢٩)	هيئة ميناء الإسكندرية - ضرائب مبيعات
٤١ ١٧٣	٧٨ ٢١٧		أرصدة دائنة أخرى
<u>٩٤٢ ٩١٣</u>	<u>١ ٣٩٠ ٣٠٨</u>		

٢٥- التزامات نظام المعاش التكميلي

إعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٣ ووفقاً لقرار مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، فقد تقرر أن تمنح الشركة العاملين ميزة نظام المعاش التكميلي وذلك لكل من العاملين بالشركة وشركة كونتراستيل وذلك ليستفيد به أى من حالات التقاعد عند سن الستين أو الوفاة أو العجز المهني لأى من العاملين حيث يمنح جميع العاملين بالشركة معاشاً شهرياً ثابتاً بعد سن الستين ولمدة عشر سنوات وتحدد قيمة المعاش وفقاً لسنة الصرف ويتم تحصيل اشتراك من العاملين بالشركة حسب فئاتهم العمرية وتحمل الشركة باقى التكلفة.

وقد بلغت حصة الاشتراكات المدفوعة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ٢٠,٩ مليون جنيه مصري وبلغت قيمة المعاشات المدفوعة للعاملين المستحقين معاش تكميلي والبالغة مبلغ ٥,٨ مليون جنيه مصري حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وقد بلغت قيمة تكلفة نظام المعاش التكميلي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ١٢,٤ مليون جنيه مصري تم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لتقرير الخبير الاكثوارى.

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	إيضاح رقم
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	
٥٦ ٤٤٩	٦٤ ٥٨٩	إجمالي التزامات المعاش التكميلي ويوزع كالتالي:
٣ ٧٥٧	٤ ٦٧٣	المدرج ضمن بند الإلتزامات المتداولة
٥٢ ٦٩٢	٥٩ ٩١٦	(٢٩) المدرج ضمن بند الإلتزامات طويلة الأجل
٥٦ ٤٤٩	٦٤ ٥٨٩	

* يتمثل البند في تكلفة مزايا الخدمة السابقة والتي لم تستحق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا طبقا لحسبة الخبير الاكتواري والصادر لها تقرير اكتواري.

أولاً: تتمثل الحركة على الإلتزامات خلال العام فيما يلي:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	
٩٠ ٢٠٩	٤٤ ١٠٠	الرصيد اول يناير
٣ ٤٢٣	٣ ٥٢٠	تكلفة الخدمة الحالية
٧ ٩٥٤	٨ ٧٦٩	تكلفة العائد
١٥ ٧٢٦	٢٠ ٩٢٩	اشتراكات العاملين المدفوعة
١١٧ ٣١٢	٧٧ ٣١٨	
٣ ١٥٧	٥ ٧٨٧	بخصم:
	٦ ٩٤٢	معاشات مدفوعة خلال العام
١١٤ ١٥٥	٦٤ ٥٨٩	الأرباح الإكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات

ثانياً: تتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل المجمعة فيما يلي:-

٢٠١٦/١٢/٣١	
بالآلاف جنيه	
٣ ٥٢٠	تكلفة الخدمة الحالية
٨ ٩٢٤	تكلفة العائد
-	قسط تكلفة الخدمة السابقة المعترف بها خلال العام
١٢ ٤٤٤	

وتتمثل الفروض الأكتوارية الرئيسية المستخدمة بمعرفة الشركة طبقاً لدراسة الخبير الاكتواري فيما يلي:-

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	متوسط الافتراضات لتحديد أصول المزايا
%١٥,٢٥	%١٥,٢٥	أ- معدل سعر الخصم
%١١	%١١	ب- معدل تضخم الأسعار

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	متوسط الافتراضات لتحديد التزامات المزايا
%١٤,٥	%١٧	أ- معدل سعر الخصم
%١٠	%١٤	ب- معدل تضخم الأسعار

تحليل الحساسية للنظام

فيما يلي تأثير حركة افتراضات الحساسية لمعدل الخصم للالتزامات / تكلفة نظام مزايا المعاش التكميلي طبقا لدراسة الخبير الاكتوارى:-

معدل الخصم	معدل الخصم	معدل الخصم	القيمة الحالية للالتزام
%١٧,٥	%١٧	%١٦,٥	تكلفة الخدمة
٦١ ٧٩١	٦٤ ٥٨٩	٦٦ ٢٠٦	
٨ ٦٤٥	١٢ ٣٩٨	٨ ٨٠٢	

٢٦- مخصصات

الرصيد في	المستخدم من	مخصصات	الرصيد في	
٢٠١٦/١٢/٣١	المخصصات	مكونة	٢٠١٦/١/١	
بالآلاف جنيه	خلال العام	خلال العام	بالآلاف جنيه	مخصص ضرائب ومطالبات
٢١٤ ٥٣٦	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	٢١١ ٩٣٣	مخصص قضايا عمالية
١ ٩٥٥	(١ ٧٤٧)	٤ ٣٥٠	١ ٩٥٥	
٢١٦ ٤٩١	(١ ٧٤٧)	٤ ٣٥٠	٢١٣ ٨٨٨	

١-٢٧ شركة حديد عز (الشركة القابضة)

بتاريخ ٢٠١٥/١/١٨ قامت الشركة بتوقيع عقد مع بنكي الأهلي المصري والعربي الأفريقي الدولي (وكيل الضمان) وذلك بغرض منح الشركة قرض مشترك طويل الأجل بمبلغ ١,٧ مليار جنيه مصري لمدة ٧ سنوات من تاريخ التوقيع على العقد بحيث يكون الغرض منه إعادة هيكلة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للشركة عن طريق سداد المديونيات القائمة طرف البنوك، ووفقاً لبنود العقد تقوم الشركة بإصدار توكيل رسمي غير قابل للإلغاء تفوض بموجبه وكيل الضمان عن نفسه ونيابة عن البنوك في إبرام وقيد رهن من الدرجة الأولى على المحل التجاري للمقرض بما في ذلك مصنع الشركة بمدينة السادات خلال ستة أشهر من تاريخ أول سحب على أن يحتفظ المقرض بنسبة مساهمته في الشركات التابعة دون تعديل وكذلك الحفاظ على بعض المؤشرات والنسب المالية المحددة بعقد القرض طول مدة القرض على أن يتم السداد على ٢٦ قسط ربع سنوي غير متساوي يستحق أولها في أغسطس ٢٠١٥ وذلك بدءاً من نهاية أول ستة أشهر من تاريخ أول سحب والذي تم بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٥، وذلك بمعدل عائد ٣,٥% فوق سعر الكوريدور المعلن من البنك المركزي المصري تسدد كل ثلاثة أشهر.

- بلغت عمولة ترتيب وضمان تغطية التمويل (تكلفة الحصول على القرض) ٧,٥ في الألف والبالغة ١٢,٧٥ مليون جنيه مصري تم سدادها عند الحصول على القرض ويظهر رصيدها بعد استهلاك ما يخص العام مخصوماً من رصيد القرض.

- بلغت قيمة الأقساط المسددة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ٦٠ مليون جنيه مصري (مقابل ٢٠ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).

٢-٢٧ شركة العز الدخيلة للصلب - الأسكندرية (شركة تابعة)

١-٢-٢٧ يتضمن رصيد القروض المحلية بالجنيه المصري بالأرصدة المقارنة مبلغ ٣٥٩ مليون جنيه مصري والذي يتمثل في الرصيد المتبقي من عقد تمويل مشترك متوسط الأجل الذي تم إبرامه بواسطة الشركة مع مجموعة من البنوك في فبراير ٢٠٠٩ ويكون البنك العربي الأفريقي الدولي الوكيل والمرتب الرئيسي لهذا القرض (بنوك لها صفة المرتب الرئيسي وبنوك لها صفة بنوك مشاركة)، وقد تم سداد الرصيد المتبقي من عقد التمويل والبالغ ١٧٩ مليون جنيه مصري في ٥ أغسطس ٢٠١٦.

٢-٢-٢٧ بتاريخ الأول من أغسطس ٢٠١٤ تم الاتفاق مع البنك العربي الأفريقي الدولي على مد فترة بعض التسهيلات الإئتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الأجل لمدة ٣ سنوات ينتهي في ٣١ أكتوبر ٢٠١٧ لتمويل النشاط الجاري للشركة بإجمالي مبلغ ١٥٨ مليون دولار أمريكي أو مايعادله بالعملة المحلية وبمعدل فائدة ١,٥% فوق سعر الكوريدور إقراض الليلة واحدة المعلن من البنك المركز المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري و٣% فوق سعر الليبور الشهري على مبالغ مسحوبة بالدولار الأمريكي مع الأخذ في الاعتبار إلى أنها في حالة أي سداد جزئي أو كلي من القرض المشترك يمكن زيادة حد التسهيل الدوار بنفس المبلغ المسدد.

- وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ١ ٧٧٦ مليون جنيه مصري.

٢٧-٢-٣ قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من البنك الأهلي سوسنتيه جنرال سابقاً- بنك قطر الوطني الاهلى حالياً- في الأول من إبريل ٢٠٠٨ بقيمة ١٥٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادل بالعملة الأجنبية ويتم سداد القرض دفعة واحدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

- وقد تم إبرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٥ لتعديل سعر الفائدة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٣,٧٥٪ فوق سعر الليبور الشهري بدلاً من ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري وفقاً لبنود عقد التسهيل.

- وقد تضمن التسهيل الدوار المتوسط الاجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ٥٢٣ مليون جنية مصري وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ٥٠٤ مليون جنية مصري المعادل لمبلغ ٢٦ مليون دولار امريكي ومبلغ ١,٥ مليون يورو.

٢٧-٢-٤ قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي سوسنتيه جنرال سابقاً - بنك قطر الوطني الاهلى حالياً- في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥١,٩٥ مليون دولار أمريكي بما لايتجاوز المعادل لمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادل بالدولار الأمريكي بغرض تمويل رأس المال العامل للشركة وإعادة التمويل الجزئي لاستثمارات الشركة المتعلقة بالتحديثات في خط حديد تسليح الطواحين ومشروع معالجة الأتربة الجديد وتصنيع محولين لحديد تسليح الطواحين و/أو إعادة التمويل الجزئي للمستوى الدائم لقطع الغيار ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق في ٣٠ يونيو ٢٠١٦. تم مد تاريخ الإستحقاق لمدة عام ليصبح ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وذلك لحين تجديد القرض المذكور. وقد تم إبرام عدد من ملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٥ لتعديل سعر الفائدة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٣,٧٥٪ فوق سعر الليبور الشهري بدلاً من ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري وفقاً لبنود عقد التسهيل.

- وبلغ الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ٩١٤ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي مدرج ضمن أقساط الالتزامات طويلة الأجل مستحقة السداد خلال عام بالالتزامات المتداولة.

٢٧-٢-٥ قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي المصري في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز ١٠٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادل بالجنيه المصري بغرض تمويل متطلبات الاستثمار العام ولتوازن هيكل التمويل للشركة ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الأستحقاق (أكتوبر ٢٠١٥). وذلك بمعدل عائد ١,٧٥٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار.

- وقد تم إبرام عدد من الملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ لمد فترة التمويل الدوار متوسط الأجل لمدة ثلاث سنوات إضافية ليستحق في ١٧ أكتوبر ٢٠١٨.

- وبلغ رصيد القرض في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ٥٨٣ مليون جنيه مصري.

٢٧-٢-٦ قامت الشركة بالاتفاق مع البنك المصري لتنمية الصادرات في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ بمد فترة التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل الممنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الاجل (مدته ٣ سنوات) تنتهي في ٣٠ أبريل ٢٠١٧ بمبلغ ٣٩٠ مليون جنية مصري او ما يعادل بالعملة الأجنبية لتمويل النشاط الجاري للشركة.

- وقد تم إبرام عدد من الملاحق لعقود التمويل اخرها بتاريخ الأول من يونيو ٢٠١٥ حيث تم إخطار الشركة بتعديل سعر الفائدة المدينة على المبالغ المسحوبة بالعملة الأجنبية لتصبح ٤٪ فوق سعر الليبور الشهري على أن يتم تطبيقها وفقاً لبنود العقد.

- كما تم إخطار الشركة في ٢٥ مايو ٢٠١٦ بمد فترة التسهيل الدوار المتوسط الأجل لمدة سنة إضافية تستحق في ٣٠ أبريل ٢٠١٨.

- وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الاجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ٣٢٣ مليون جنية مصري.

٢٧-٣ شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)

يقوم رويال بنك اوف اسكتلاند (Royal Bank of Scotland RBS) الذي حل محل بنك ناشيونال ويستمنستر (National Westminster Bank) بمهمة منسق القروض (Intercreditor Agent) لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - بالإضافة إلى قيامه بوكالة القروض المسوقة من البنوك الأجنبية التي شاركت فيها ٩ بنوك، وطبقاً لإتفاقيات القروض فإن البنك الأهلي المصري هو وكيل الضمانات المحلية Onshore Security Agent، وبنك رويل بنك - أسكتلاند هو وكيل الضمانات الأجنبية Offshore Security Agent، وأهم الضمانات المقدمة هي الرهن العقاري والتجاري على أرض وأصول الشركة المادية والمعنوية، ورهن حيازي على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة في عقود الإنشاء والتوريد والمعونة الفنية والتأمين لصالح البنوك.

وتحتسب فوائد قروض البنك الأهلي المصري والقروض بضمان هيئة ضمان الصادرات الإيطالية بالدولار الأمريكي، على أساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور، وتحتسب فوائد قرض بنك مصر بالجنيه المصري على أساس سعر فائدة مرتبط بسعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي المصري، هذا وقد قامت الشركة خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٤ بإعادة جدولة أقساط القروض. وقد بدأت الشركة بسداد الأقساط المجدولة بانتظام إعتباراً من أغسطس ٢٠٠٤ حتى أغسطس ٢٠١٠ والشركة بصدد الاتفاق مع البنوك لإعادة جدولة أقساط القروض.

وتبلغ قيمة أقساط القروض المستحقة السداد خلال عام بناء على اتفاقيات القروض ٩٩,٩ مليون دولار أمريكي بما يعادل ١,٨٢٥ مليار جنية مصري عبارة عن الأقساط المستحقة السداد من تاريخ توقف السداد حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

٢٧-٤ شركة مصانع العز للدرفلة (شركة تابعة)

يتمثل رصيد القرض فيما يلي :

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	
٢ ٨٠٦ ٩٢٥	٣ ١٦٤ ٧١٩	إجمالي رصيد القرض
		بخصم:
٦٤ ٢٩٤	١٢١ ٩٣٧	الجزء المتداول
٢ ٧٤٢ ٦٣١	٣ ٠٤٢ ٧٨٢	الجزء غير المتداول
		بخصم:
٤ ٧٨٢	-	تكلفة الاقتراض غير المستهلكة
٢ ٧٣٧ ٨٤٩	٣ ٠٤٢ ٧٨٢	رصيد القرض طويل الأجل

٢٨- التأجير التمويلي

- قامت الشركة بتوقيع عقود تأجير تمويلي مع شركة كوريليس للتأجير التمويلي بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٦ لإستئجار طابقتين بمبنى النيل بلازا بنظام التأجير التمويلي لمدة ثماني سنوات تنتهي في يونيو ٢٠٢٤، وتعطي هذه العقود الحق للشركة في تملك هذه الأصول في نهاية الفترة الإيجارية وذلك مقابل قيمة محددة في نهاية مدة العقد.

- بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠١٦ قامت الشركة بتوقيع عقد تأجير تمويلي مع شركة كوريليس للتأجير التمويلي لإجراء أعمال التجهيزات والتشطيبات للأدوار التي تم إستئجارها بمبنى النيل بلازا لمدة ثماني سنوات تنتهي في نوفمبر ٢٠٢٤. التفاصيل المتعلقة بالعقود المذكورة أعلاه كما يلي:

التزامات	المسدد حتى	طريقة السداد	القيمة الإجمالية	بدء	رقم	البيان
التأجير التمويلي	٢٠١٦/١٢/٣١	أقساط	للعقود	مدة	العقد	
	في ٢٠١٦/١٢/٣١	ربع سنوية	ألف جنيه	العقود	٢٠١٦	
	ألف جنيه					
	٢٤١ ٦٨٨	٣٢	٢٦٨ ١٦٩	٨ سنوات	٤٥٣٧	شركة كوريليس
					٤٥٣٨	
	٢١ ١٠١	٣٢	٢١ ١٠١	٨ سنوات	٤٦٧٥	شركة كوريليس
	٢٦٢ ٧٨٩	٢٦ ٤٨١	٢٨٩ ٢٧٠			

- بلغت مصروفات التأجير التمويلي خلال الفترة مبلغ ١٦ ٧٦١ ألف جنيه مصري تم إدراجها ضمن مصروفات الإيجارات ببند المصروفات الإدارية والعمومية - إيضاح رقم (٦).
- وفيما يلي بيان الدفعات المقدمة المدرجة ضمن مصروفات مدفوعة مقدما - إيضاح رقم (١٧):

إيضاح	رقم	قيمة الدفعات المسددة من بداية العقد
٢٠١٦/١٢/٣١		
ألف جنيه		
	٢٦ ٤٨١	
		بخصم:
		مصروفات التأجير التمويلي المحمل على قائمة الدخل عن العام
	١٦ ٧٦١	المصروفات المدفوعة مقدماً
	٩ ٧٢٠	(١٧)

- فيما يلي بيان التزامات التأجير التمويلي حتى نهاية العقد:

الإجمالي	٥ سنوات فأكثر	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	التزامات التأجير التمويلي
ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه	
٢٦٢ ٧٨٩	١٣٤ ٣٢١	٣٧ ٩٥٩	٣٤ ٨٥٦	٢٩ ٨٣٥	٢٥ ٨١٨	

- قامت الشركة بإصدار شيكات لصالح شركة التأجير التمويلي بكافة التزامات التأجير التمويلي حتى يونيو ٢٠٢٤.

٢٩- التزامات طويلة الأجل

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	إيضاح	دائنو شراء أصول ثابتة
بالألف جنيه	بالألف جنيه	رقم	هيئة ميناء الإسكندرية
٦٩	٤٧		
٤٠ ٤١٤	٩٤ ٢٩٨	(١-٢٩)	
٥٢ ٦٩٢	٥٩ ٩١٦	(٢٥)	التزامات نظام المعاش التكميلي
٢٩٠ ١٣٦	٦٧٦ ٩٧٧	(٢-٢٩)	اقتراض من الغير
٣٨٣ ٣١١	٨٣١ ٢٣٨		

٢٩-١ يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند الإلتزامات طويلة الأجل البالغ ٢٩٨ ٩٤ ألف جنيه مصري في قيمة فوائد التأخير التي تطالب بها هيئة ميناء الإسكندرية، وذلك بالإضافة إلى الإلتزامات المستحقة السداد خلال عام البالغ ٩٧٣ ٣ ألف جنيه مصري والمدرجة ضمن بند دائنون وأرصدة دائنة أخرى (إيضاح رقم ٢٤) في قيمة ضريبة المبيعات الأصلية عن سنوات سابقة حيث مازال هناك خلاف بين هيئة ميناء الإسكندرية ومصصلحة الضرائب على المبيعات حول خضوع رسم التداول ومقابل الانتفاع المستحق لهيئة الميناء عن كونه من خدمات التشغيل للغير من عدمه وقد تم إحالة هذا النزاع إلي القضاء. وقد ترتب على هذا النزاع بين الهيئة ومصصلحة الضرائب أن تكون الشركة هي الجهة التي سوف تتحمل الضريبة في حالة انتهاء النزاع في غير صالح الهيئة ونتيجة لقيام هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز أدارى على حسابات الشركة لدى بعض البنوك فقد قامت الشركة برفع القضية رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٠١١ لرفع الحجز وتم إخطار كافة البنوك بدعوى رفع الحجز.

وقد تأجلت القضية لجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ وصدر الحكم برفض دعوى الشركة وقامت مصصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم برقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليلي للدعوى لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وقد تم الانتهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم إيداع التقرير حتى الآن - إيضاح رقم (٣٧-٢)، وترى إدارة الشركة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات.

وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات وقد قامت إدارة الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى من الضريبة الإضافية المطالب بها على شبكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام وبناء على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنوك - إيضاح رقم (٣٧-٢). وقد تم إدراج المبالغ المسددة لمقابلة تلك الضريبة الإضافية المطالب بها ضمن بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى.

٢٩-٢ قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح باقتراض مبلغ ٣٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٩٧٧ ٦٧٦ ألف جنيه مصري من شركة دانيللي بعقد مؤرخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣ وتم استخدام المبلغ بالكامل بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٣ في سداد جزء من خدمة الدين المستحق للبنك الأهلي المصري وبنك مصر والبنوك الأجنبية المشاركة في القرض بضمان هيئة ضمان الصادرات الإيطالية وتحتسب فوائده على أساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور.

٣٠- الضريبة المؤجلة

٣٠-١ الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المثبتة

٢٠١٥/١٢/٣١		٢٠١٦/١٢/٣١		
التزامات	أصول	التزامات	أصول	النود
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	
(١ ٥٧١ ١٠٣)	-	(٣ ٧٠٠ ٨٤٧)	-	الأصول الثابتة
-	٢١ ٦٩٢	-	٢١ ٩١٣	المخصصات
-	١٠ ٨٩٣	-	١٠ ٨٩٣	الإضمحلال في قيمة المدينون
-	٣ ٩٨٨	-	٣ ٩٨٨	الإضمحلال في قيمة الإستثمارات
-	١ ٥٠٩	-	١ ٦٧٣	الإنخفاض في قيمة المخزون
-	٩٥٤ ٠٨٢	-	١ ٨٦٣ ٩٢٧	خسائر ضريبية
-	١١ ٧٨٢	-	٨١٦ ٨٤٨	خسائر ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
(٢٢ ١٩٦)	-	-	-	أرباح غير موزعة بالشركات التابعة
(١ ٥٩٣ ٢٩٩)	١ ٠٠٣ ٩٤٦	(٣ ٧٠٠ ٨٤٧)	٢ ٧١٩ ٢٤٢	
(٥٨٩ ٣٥٣)		(٩٨١ ٦٠٥)		صافي الضريبة المؤجلة (التزام)

٣٠-٢ الضريبة المؤجلة المثبتة بقائمة الدخل

٢٠١٥	٢٠١٦	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	
(٥٨٩ ٣٥٣)	(٩٨١ ٦٠٥)	صافي الضريبة المؤجلة
(٢ ٤٧٥)	(١٠٢ ٤٤٧)	بخصم:
(٧٧٢ ٥٨١)	(٥٨٩ ٣٥٣)	فروق ترجمة
١٨٥ ٧٠٣	(٢٨٩ ٨٠٥)	الضريبة المؤجلة السابق تحميلها
		الضريبة المؤجلة
		وتظهر بالقوائم المالية المجمعة كما يلي:
١٨٥ ٧٠٣	(٣٢٥ ٣٠٣)	الضريبة المؤجلة المثبتة بقائمة الدخل المجمعة
-	٣٥ ٤٩٨	الضريبة المؤجلة المثبتة بقائمة الدخل الشامل المجمعة
١٨٥ ٧٠٣	(٢٨٩ ٨٠٥)	

٣٠-٣ الأصول الضريبية المؤجلة غير المثبتة

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
بالآلاف جنيه	بالآلاف جنيه	
٨ ٠٠٢	٧ ٤٤٢	الإضمحلال في قيمة العملاء والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى
٢٥ ٠٩٢	٧٨ ٨١٩	المخصصات
-	٥٢ ٨٨٧	خسائر ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
٣٠ ٤٧٢	١٢١ ٩٤٣	خسائر ضريبية
٦٣ ٥٦٦	٢٦١ ٠٩١	

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة للفروق المؤقتة أعلاه نظراً لعدم توافر درجة مناسبة للتأكد من مدى إستفادة الشركة من هذه الأصول في المستقبل المنظور.

٣١- المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

تقوم الشركة بإجراء بعض المعاملات التجارية مع بعض الأطراف ذوى العلاقة وقد تمثلت هذه المعاملات التي تمت خلال العام في عمليات بيع وشراء بعض المنتجات لهذه الشركات بقيمة بلغت ٦٠ ٥٣٣ ألف جنيه مصري و ٥٠٠ ألف جنيه مصري على التوالي بالإضافة إلى إيجارات بمبلغ ١ ٤٥٣ ألف جنيه مصري، وفيما يلي أهم هذه المعاملات والأرصدة الخاصة بها:

الرصيد في	الرصيد في	حجم التعامل	طبيعة
٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	خلال العام	التعامل
مدین / (دائن)	مدین / (دائن)	بالألف جنيه مصري	_____
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري		
-	١ ٧٧٣	٦٠ ١١٦	مبيعات
-	١ ٧٧٣		
			١-٣١ <u>أطراف مدينة مدرجة ضمن بند العملاء وأوراق القبض</u>
			- العز لتجارة وتوزيع مواد البناء (شركة زميلة)
			٢-٣١ <u>أطراف مدينة مدرجة ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى</u>
١٥٤ ١٣٤	١٨٤ ٢٩٨		- شركة العز القابضة للصناعة والإستثمار (الشركة القابضة)
١	٢٣		- شركة تلمية خليج السويس (شركة زميلة)
٤٢ ١٠٠	٢٩ ٣٣٢	٤١٧	مبيعات
		٥٠٠	مشتريات
		١ ٤٥٣	إيجارات
١٩٦ ٢٣٥	٢١٣ ٦٥٣		
			٣-٣١ <u>أطراف دائنة مدرجة ضمن بند دائنون وأرصدة دائنة أخرى</u>
(٥٤)	(١٢)		- العز لتجارة وتوزيع مواد البناء (شركة زميلة)
(٥٤)	(١٢)		

٣٢- الالتزامات المحتملة

تتمثل الالتزامات المحتملة في قيمة خطابات الضمان والتي لم يتم تغطيتها والتي أصدرت بمعرفة بنوك الشركة وشركاتها التابعة لصالح الغير، كذلك قيمة الإعتمادات المستندية غير المغطاه وبيانها كالتالي:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	خطابات الضمان
<u>بالألف</u>	<u>بالألف</u>	جنيه مصري
٢٦ ٣٦٨	٢ ٠٢٩	دولار أمريكي
٣ ٥٥٨	٢٠ ٠٩٧	إعتمادات مستندية
٨ ٥٨٠	٦٩٠ ١٠٣	دولار أمريكي
١ ٣٠٤	٢٢٢ ٤٨٤	يورو

كما يوجد التزامات محتملة تتعلق بكفالة وضمان لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - في تنفيذ كافة التزاماتها الناشئة عن عقد التسهيل المشترك بين الشركة التابعة وبعض البنوك بحد أقصى قدره ثلاثة مليارات وخمسون مليون جنيه مصري لتمويل الجزء المتبقي من تكاليف إنشاء وتشغيل مصنع لإنتاج الحديد المختزل المباشر بمنطقة العين السخنة.

- بالإضافة إلى قيام شركتي حديد عز وشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بكفالة شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - كفالة تضامنية بما يعادل مبلغ ٦٠ مليون دولار أمريكي وعوائده وعمولاته وأي ملحقات أخرى ضماناً للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الأهلي المصري لشركة العز لصناعة الصلب المسطح حتى تمام السداد.
- كما بلغت قيمة خطابات الضمان الصادرة من بنوك شركة كونترا ستيل - شركة تابعه - لصالح الغير والقائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ٦٣٢,٥ ألف جنيه مصري مغطاة بالكامل (مقابل خطابات ضمان بمبلغ ٦٣٢ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مغطاه بالكامل).

٣٣- الارتباطات الرأسمالية

- تتضمن الارتباطات الرأسمالية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ٤٨٠ مليون جنيه مصري (مقابل ٢٦٧,٢٩ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥).
- كذلك تتضمن الارتباطات الرأسمالية مبلغ ٩٥٢ ألف يورو (المعادل لمبلغ ١٨,٢ مليون جنيه مصري) يمثل المتبقي من قيمة شراء آلات ومعدات وذلك بعد خصم الدفعات المقدمة من شركة دانييلي الإيطالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح.

٣٤- الموقف الضريبي

١-٣٤ شركة حديد عز

١-١-٣٤ ضريبة شركات الأموال

- تمتعت الشركة بالإعفاء الضريبي وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمجمعات العمرانية الجديدة وذلك لمدة عشر سنوات بدأت من ١/١/١٩٩٧ وانتهت في ٣١/١٢/٢٠٠٦.
- وقد تم الفحص الفعلي لدفاتر الشركة وإنهاء جميع الخلافات حتى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وتم الربط والسداد ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة.
- جرى الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٤.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية حتى ٢٠١٥ وفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.
- ٢-١-٣٤ ضريبة الخصم من المنبع.

- بلغ رصيد الضرائب المخصومة من المنبع من الشركة خلال تعاملاتها مع الغير في ٣١/١٢/٢٠١٦ مبلغ ١٦٩ ٥٨٠ ألف جنيه مصري والمدرج ضمن بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى بالقوائم المالية المجمعة (إيضاح رقم ١٧)، خلال عام ٢٠١٦ تم تسوية مبلغ ٥١ ٧٤٩ ألف جنيه مصري من الضرائب المخصومة من المنبع مقابل جزء من ضريبة الأجر والمرتببات المستحقة على الشركة في ٣١/١٢/٢٠١٦.

٣-١-٣٤ ضريبة المبيعات

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٢ وتم سداد فروق الفحص كما لا يوجد أي خلافات قائمة مع مصلحة الضرائب على المبيعات حتى تاريخه.
- تم الانتهاء من الفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وفي انتظار نتيجة الفحص.

٤-١-٣٤ ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٢ ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة.
- تم الإنتهاء من الفحص الضريبي لعام ٢٠١٣ وتم الاعتراض في الميعاد القانوني وجارى إنهاء الخلاف باللجنة الداخلية.

٢-٣٤ شركة مصانع العز للدرفلة

١-٢-٣٤ ضريبة شركات الأموال

- أقامت الشركة مصنعها في المنطقة الصناعية في العاشر من رمضان وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٧٩ الخاص بتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة الذي تمتعت بإعفاء ضريبي على أرباحها حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٩، وتم فحص الشركة ضريبياً والمحاسبة عليها حتى عام ٢٠١١ وتم سداد الضرائب المستحقة.
- تم الإنتهاء من الفحص الضريبي لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة عن هذه الفترة.

٢-٢-٣٤ ضريبة المبيعات

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٤ وتم سداد الضرائب المستحقة.

٣-٢-٣٤ ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص حتى عام ٢٠١١، وتم سداد الضرائب المستحقة.
- تم الإنتهاء من الفحص الضريبي لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وفي إنتظار نتيجة الفحص.

٣-٣٤ شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

١-٣-٣٤ ضريبة شركات الأموال

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً في المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.
- منحت الهيئة العامة للاستثمار الإعفاء الضريبي لمشروع المسطحات تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بناءً على الشهادة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ وذلك لمدة خمسة سنوات اعتباراً من أول يناير ٢٠٠١ حيث تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج خلال عام ٢٠٠٠ بناءً على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥.
- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وتم الاتفاق في اللجان الداخلية وإثبات الإعفاء الضريبي الممنوح للشركة على مشروع مسطحات الصلب وذلك طبقاً إلى شهادة من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ بإعفاء مشروع مسطحات الصلب استناداً إلى حكم القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥، مع إحالة نقطة خلاف (إلغاء رسم تنمية الموارد المالية على وعاء القيم المنقولة) إلى لجنة الطعن.
- وقد صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٠ بإجابة طلب الشركة بإلغاء رسم تنمية الموارد المالية على الوعاء المنقول المعفي وذلك مع بقاء الأوعية الضريبية الأخرى المعفاة كما هي كقرار اللجنة الداخلية عن سنوات النزاع ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤، وقد تم السداد الكامل للضريبة المستحقة والحصول على نموذج ٩ حجز مسدد. وبالتالي أصبح الخلاف منتهي بالإتفاق وصار باتاً ونهائياً وفقاً لأحكام القانون.
- هذا وقد تم إخطار الشركة بقيمة المطالبات الضريبية عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ طبقاً لنماذج ٣ ، ٤ الواردة من مركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه وتمثل تلك النماذج في قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن ذات الفترة. على الرغم من إستقرار المركز الضريبي والقانوني للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة والذي قبلته المصلحة ولم يتم الطعن عليه وبالتالي فقد تحصن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع مع الشركة بشأن تلك السنوات مرة أخرى، وإزاء ذلك قامت الشركة برفع دعوة براءة ذمة عن أي مديونية أمام القضاء حفاظاً على حقوق الشركة.

قامت مصلحة الضرائب بالحجز تحت يد الغير على حسابات شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ لدى البنوك بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه بناءً على الربط الذي تم على أساس خضوع أرباح مشروعات الصلب المسطح عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وقامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بالإتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلافات أعلاه مقابل سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيط باقى مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصري على ٢٤ قسط إستحق أول قسط فى نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وباقى المبلغ يقسط على ٢٣ قسط شهرى قيمة القسط ٧ مليون جنيه بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصري متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصري مقابل تأخير، وترى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانونى والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها فى إسترداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائى لصالح الشركة فى القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١. والتي قيدت برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلي الإسكندرية والتي تداولت بالجلسات والدعوه محجوزة للحكم فى جلسة ٣١ مايو ٢٠١٧.

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وتم الإخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ وقد بلغت الفروق الضريبية ٩٤,٥٦ مليون جنيه وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج فى المواعيد القانونية حيث أن العام ٢٠٠٥ يمثل العام الخامس من مشروع مسطحات الصلب ويسرى عليه الاعفاء المشار اليه أعلاه والمحصن قانوناً، وقد تم إحالة الخلاف حول هذه السنوات إلى لجنة الطعن.

- أصدرت لجنة الطعن قرارها بخضوع العام الخامس للضريبة بالمخالفة لقرارها السابق والخاص بالسنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ على الرغم من أن الاعفاء الضريبي لا يتجزأ ولا يمكن الغاؤه قانوناً وبناءً على ذلك قد أقامت الشركة دعوى رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٤ ضرائب كلي الإسكندرية لقبول الطعن شكلاً والدفع ببطلان قرار لجان الطعن وما يترتب على ذلك من آثار، وبجلسة ٢٧ يناير ٢٠١٦ قضت محكمة الأُسكندرية الابتدائية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية ولم تحدد لها جلسة حتى الان.

- وقد قامت مصلحة الضرائب بمطالبة الشركة بمبلغ ١٢٤ مليون جنيه مصري مستندة فى ذلك الى نص المادة ١١١ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتم الاعتراض على ذلك بتقديم مذكرة للسيد رئيس مصلحة الضرائب والمستشار القانونى له وقد قامت الشركة بسداد تلك الفروق خلال الفترة من يونيو إلى أكتوبر ٢٠١٤ مع تحفظ الشركة فى استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائى لصالح الشركة.

- وتؤكد الشركة على سلامة موقفها وقوة دفعها حيث ان موضوع الدعوى عن عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ هو استكمال للاعفاء الضريبي المقرر والمحصن قانوناً عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ نظراً لوحدية الموضوع والمنظور امام القضاء حيث ان الاعفاء الضريبي لا يتجزأ مع تحفظ الشركة فى سداد اية مبالغ من تحت حساب الضريبة باعتبار ان هذا الاجراء لا يضر من الموقف القانونى والضريبي للشركة وحقها فى استرداد ما سبق سداده فور صدور حكم قضائى لصالح الشركة وقد قامت الشركة برفع دعوى رقم ٢٦٩ لسنة ٦٩ ق قضاء إداري الاسكندرية بطلب الحكم بعدم أحقية مصلحة الضرائب فى مطالبة الشركة بقيمة مقابل التأخير عن سداد الضريبة عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ وتم حجز القضية لإيداع تقرير المفوضين.

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وتم إخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٢ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النماذج فى المواعيد القانونية وهي معروضة حالياً على اللجنة الداخلية، وقد قامت الشركة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤ بسداد مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري وهو يمثل فروق الفحص الضريبي مع حفظ حق الشركة حتى استرداد ما سبق سداده فور صدور قرار لصالح الشركة.

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٩ وتم إخطار الشركة بنموذج ١٩ ضرائب بفروق ضريبية بلغت ١٠٥ مليون جنيه وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وتم إحالة الخلاف للجنة الداخلية التي قامت بإعتماد معظم الفروق ماعدا نقاط خلاف بمبلغ ١٧ مليون جنيه مصري تم إحالتها إلى لجنة الطعن ولم يتم تحديد ميعاد حتى تاريخه، وقد تم سداد مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري كدفعة من تحت حساب فروق الفحص لحين صدور قرار اللجنة.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١١ وتم إخطار الشركة بنموذج ١٩ بفروق ضريبية تبلغ ١٦٣ مليون جنيه مصري وقد تم الطعن عليها في المواعيد القانونية وتم إحالتها إلى اللجنة الداخلية التي صدر قرارها بفروق ضريبية تبلغ ٦ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل.
- قدمت الشركة إقراراتها الضريبية عن السنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٥ في المواعيد القانونية طبقاً لأحكام القانون وقامت بسداد الضريبة المستحقة عليها من واقع تلك الإقرارات.
- قامت الإدارة العامة لمكافحة التهرب الضريبي بإخطار الشركة بفروق ضريبية قدرها ٧ مليون جنيه مصري عن تحويلات للخارج خلال سنوات ٢٠٠٠ / ٢٠١٠ وهذا الموضوع منظور امام القضاء وقد صدر حكم بعدم جواز نظر الدعوي السابق الحكم فيها في الجناية رقم ١١٧٤٣ لسنة ٢٠١١ جنایات العجوزة وقامت النيابة بإستئناف الحكم وبجلسة ٩ نوفمبر ٢٠١٣ صدر الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق الي محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوي رقم ٦٣٩ لسنة ٢٠١٣ وقد قامت الشركة بسداد كافة المبالغ طبقاً لنماذج (١٩) الواردة من المصلحة بالإضافة إلي نماذج الربط الإضافي وذلك عن السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٠ وتم تأجيل القضية لجلسة ١٩ يونيو ٢٠١٧ للمستندات.

٢-٣-٣٤ ضريبة المرتبات والأجور

- تقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية مع تقديم التسويات الضريبية وفقاً لأحكام القانون.
- تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٢ وتم سداد الفروق الضريبية.

٣-٣-٣٤ ضريبة المبيعات

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية بانتظام في المواعيد القانونية.
- تمت محاسبة الشركة عن الضريبة العامة عن المبيعات حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وقامت مأمورية كبار الممولين بإخطار الشركة بنماذج ١٥ وأسفر ذلك عن قيام المأمورية بالمطالبة بفروق ضريبية قدرها ٤٠,٧ مليون جنيه وتم التظلم على ذلك النموذج وعلى ما جاء به من فروق حيث تمثلت تلك الفروق في رفض مصلحة الضرائب قيام الشركة بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية وفقاً للقانون ٩ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية ٢٩٥ و ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٥ والتي تعطي الحق للشركة في خصم ضريبة المبيعات المسددة على السلع الرأسمالية الأمر الذي ترتب عليه قيام الشركة برفع دعوى قضائية (برقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١١ مدنى كلى) ضد مصلحة الضرائب للمطالبة بأحقية الشركة في خصم الضريبة السابق سدادها على السلع الرأسمالية وقد سبق للشركة سداد تلك الفروق تجنباً للغرامات في حالة صدور أى أحكام قضائية في غير صالح الشركة، وقد صدر حكم المحكمة الابتدائية بجلسة ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ برفض الدعوي وقد قامت الشركة باستئناف الحكم بتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٣ قضي الاستئناف لإلغاء حكم اول درجة المستأنف وتمت الإحالة الي محكمة القضاء الإداري حيث قيدت برقم ١٠٢٢٩ لسنة ٦٨ ق وحدد لنظرها جلسة ٤ يونيو ٢٠١٧ للإطلاع.

- تم الفحص الضريبي عن الفترة من أول مايو ٢٠٠٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتم الأخطار بنموذج ١٥ وقد بلغت قيمة الفروق الضريبية مبلغ ٧٧,٣ مليون جنيه وتم التظلم عليها ومازال النزاع معروضاً على لجنة التوفيق بالمركز الضريبي لكبار الممولين وتم عرض نقاط الخلاف على السيد رئيس المصلحة الذي وافق على خصم الدفعات السابق قيام الشركة بسدادها وبالبلغة ٧٠ مليون جنيه مصري وينحصر الخلاف في مبلغ ٧ مليون جنيه مصري وعرض هذا الخلاف على لجنة التظلمات وتقرر الإحالة الي القضاء. ومحدد لنظرها جلسة بتاريخ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٦ ليودع الخبير تقريره وقد قامت الشركة بسداد ٤,٥ مليون جنيه مصري والباقي وقدره ٢,٥ مليون جنيه مصري يتمثل في قيمة ضريبة المبيعات على البيليت المعار والذي تم استرجاعه.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وتم إخطار الشركة بنموذج ١٥ وتم سداد الفروق بالكامل وقدرها ١,٥ مليون جنيه مصري.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن عام ٢٠١٢ وتم إخطار الشركة بنموذج (١٥) وتم الطعن عليه والنزاع معروض على لجنة التظلمات.

٣٤-٣-٤ ضريبة المبيعات على واردات خام أكسيد الحديد

- قامت مصلحة الجمارك بمطالبة الشركة بمبلغ ١,٩ مليار جنيه مصري يتمثل في قيمة ضريبة مبيعات على خام أكسيد الحديد المستورد بأثر رجعي عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بتقديم مذكرة لوزير المالية بعدم خضوع واردات خام أكسيد الحديد للضريبة حيث ان فلسفة قانون الضريبة على المبيعات جعلت المنتج الصناعي وسيط في تحصيل الضريبة حيث يتم خصم ما سبق سداده من ضريبة مما يتم تحصيله عند بيع السلعة ولما كانت الشركة خلال الفترات السابقة تقوم بتوريد كل ما تم تحصيله عند البيع دون اى خصم ولم تكن للشركة إرادة عند الافراج الجمركى على هذه السلعة فلا يتعين تحميلها بأية مبالغ لانها لم تكن سبباً في عدم التحصيل ولا في كيفية الافراج عن هذا الخام. وترى ادارة الشركة ومستشارها الضريبي انه لا يوجد احقية لمصلحة الجمارك في المبالغ التى تطالب بها لان الشركة تقوم بتطبيق صريح القانون فضلاً عن ان الشركة وسيطة في تحصيل الضريبة وتوريدها الى مصلحة الضرائب في المواعيد القانونية ولا مجال لاستحقاق اية فروق ضريبية.
- وقد أقامت الشركة دعوى رقم ٩١٦٠ لسنة ٦٨ ق - قضاء اداري الإسكندرية طعنا في القرار الصادر بالمطالبة والدعوى محجوزة لإيداع تقرير هيئة المفوضين، كما أقامت الشركة الدعوى برقم ٥٦٣ لسنة ٢٠١٣ تجارى كلى الإسكندرية والتي قيدت برقم ١٤٧٢١ لسنة ٦٩ ق قضاء إداري الإسكندرية بطلب براءة ذمة الشركة من دين الضريبة محل المطالبة، والتي صدر قرارها إلى بطلان مطالبة الشركة بمبلغ ٢ مليار جنيه مصري قيمة ضريبة المبيعات عن الرسائل المفرج عنها من أول يناير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ مع ما يترتب من آثار خاصة ببرائة ذمة الشركة من مبلغ المطالبة ومحدد لها جلسة ٨ أكتوبر ٢٠١٧ للمذكرات.

٣٤-٣-٥ ضريبة المبيعات على مقابل الانتفاع لهيئة ميناء الإسكندرية

- تم إنهاء مطالبة هيئة ميناء الإسكندرية والخاصة بمقابل الانتفاع للهيئة وتم الاتفاق على سداد قيمة ضريبة المبيعات الأصلية والإضافية عن طريق شيكات أجلة تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتم الحصول على خطاب من قطاع مكافحة التهرب الضريبي وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدنى كلى الإسكندرية بطلب إلزام كلاً من الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ووزير المالية برد مبلغ ٢٤٩,٥ مليون جنيه مصري قيمة ما حصلته مصلحة الضرائب تحت مسمى ضريبة مبيعات على مقابل الترخيص بالانتفاع بمعدات وساحات رصيف الخامات التعدينية، والدعوة محالة لمحكمة القضاء الإداري بالإسكندرية ولم تحدد لها جلسة حتى الآن.

٣٤-٣-٦ رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج

قامت الشركة برفع دعوى استرداد رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج المسددة لمصلحة الجمارك برقم ٢١١٢ لسنة ٢٠٠٢ وذلك على الرسائل المتمثلة في المعدات وقطع الغيار وذلك تطبيقاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المادة رقم ١١١ والذي قضى بعدم دستورتيتها حيث أن مصلحة الجمارك لم تقم بتأدية أى خدمات للشركة وذلك بالنسبة للرسائل الواردة للشركة من الخارج وقد بلغت قيمة المبالغ التي طالبت بها الشركة مصلحة الجمارك مبلغ ١٢٦ مليون جنيه مصرى. وقد صدر حكم محكمة الأسكندرية (مدنى كلى) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١ فى الدعوى ٢١١٢ حيث ألزمت المدعى عليهما بأن يؤديا للشركة المدعية مبلغ ١٠٣,٩ مليون جنيه مع الفوائد القانونية ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد الفعلى.

وتم استئناف الحكم وصدر الحكم في ٦ نوفمبر ٢٠١٢ لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم بمعرفة إدارة الشؤون القانونية التي تتابع الاسترداد وإعلام مصلحة الجمارك بها وجارى متابعة اصدار خطاب من هيئة قضايا الدولة بأنه لا مانع من الصرف، وقد تقدمت مصلحة الضرائب لنقض الحكم. علما بان الشركة أعلنت فى ٢٢/١/٢٠١٣ بالطعن بالنقض رقم ٧٧ لسنة ٨٣ ق على الحكم الصادر بالاستئناف لصالح الشركة، وقد صدر بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٢ حكم الإستئناف لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم إستخراج الصيغة التنفيذية للحكم بمعرفة إدارة الشؤون القانونية التي تتابع الإسترداد، وقد قامت المصلحة بالطعن على الحكم بطريقة النقض، ولم يفصل فيه حتى الآن.

٣٤-٤ شركة العز لصناعة الصلب المسطح

٣٤-٤-١ ضريبة شركات الأموال

الشركة خاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ وذلك بعد إلغاء ترخيص الشركة بالعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.

تم الفحص الضريبي عن عام ٢٠٠٨ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية عن ذلك العام.

تم الفحص الضريبي لعام ٢٠٠٩ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية وتوجد نقاط خلاف تم إحالتها إلى اللجنة الداخلية.

تم الفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٠ و ٢٠١١ وتوجد نقاط خلاف تم إحالتها للجنة الداخلية.

٣٤-٤-٢ ضريبة المرتبات والأجور

تم الفحص حتى سنة ٢٠٠٧ وإنهاء جميع الخلافات ولا يوجد أى مطالبات مستحقة على الشركة.

تم الفحص عن السنوات من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١١ وتم الاعتراض وتحويل الملف إلى لجنة الطعن المختصة لنظر الخلاف.

٣٤-٤-٣ ضريبة المبيعات

تم الفحص حتى ٣١/١٢/٢٠١٢ وتم سداد الفروق المستحقة على الشركة.

تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١٤/٢٠١٥ ولا توجد مطالبات مستحقة عن الشركة في هذا الصدد حتى تاريخه.

٣٤-٤-٤ ضريبة الدمغة

تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٢ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة في هذا الصدد حتى تاريخه.

٣٤-٥ الضريبة على القيمة المضافة

بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠١٦ صدر قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ على أن يتم التعامل به اعتباراً من ٨ سبتمبر ٢٠١٦.

٣٥- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

١-٣٥ الأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والمدينون والاستثمارات والموردون وأوراق الدفع والدائون والقروض والبنوك سحب على المكشوف والقيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها العادلة في تاريخ المركز المالي.

٢-٣٥ خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر الفوائد في تغيير أسعار الفائدة على مديونيات الشركة والتي تتمثل في أرصدة القروض (قبل خصم تكلفة الإصدار) والتسهيلات الائتمانية التي بلغ رصيدها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ٢٠١٦ ٦٦٩ ٨٣٧ ٢٤ ألف جنيه مصري (٠٨٢ ٥٤٥ ١٧ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥)، وقد بلغت الفوائد والمصروفات التمويلية المتعلقة بهذه المديونية مبلغ ١ ٨٢٥ ٧٧٠ ألف جنيه مصري خلال العام (١ ٢١١ ١٦٢ ألف جنيه مصري خلال العام السابق) بينما بلغ رصيد الودائع لأجل وصناديق الاستثمار في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مبلغ ٤١٣ ٢٩٥ ألف جنيه مصري (٥٥١ ٧٩١ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥)، والفوائد الدائنة المتعلقة بتلك الودائع وصناديق الاستثمار مبلغ ٢٩٥ ٦٠٩ ألف جنيه مصري خلال العام (١٧٥ ٦٦٩ ألف جنيه مصري خلال العام السابق). وللمحد من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية وقروض السندات، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصرفي بصورة دورية الأمر الذي يحد من خطر الفوائد.

٣-٣٥ خطر الائتمان

تمثل القيمة الدفترية للأصول المالية الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان كما يبلغ الحد الأقصى للتعرض لخطر الائتمان في تاريخ القوائم المالية المجمعة كما يلي:

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	إيضاح رقم	
بالألف جنيه	بالألف جنيه		
٣٤ ٦٧٥	٣٧ ٤١٩	(١٣)	إقراض للغير طويل الأجل
١٤ ٨٤٩	٢٨٧ ٣٢٤	(١٦)	عملاء وأوراق قبض
٢ ٢٥٩ ٧٠٤	٢ ٥٩٥ ٦٣٧	(١٧)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٢٧٤ ٩١٨	١٦٨ ٨٣١		موردون - دفعات مقدمة
١٩ ٤٦٨	١١ ٩٧٤		إستثمارات في أذون خزانة
٤ ٧٨٠ ٩٩٧	٥ ٠٩٦ ٠٠٧	(١٩)	النقدية وما في حكمها

٤-٣٥ خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي المجموع ما يعادل مبلغ ٩٢٢ ٧٣٩ ألف جنيه مصري ٨٦٥ ٤٩٠ ١٢ ألف جنيه مصري على التوالي.

وفيما يلي بيان صافي أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي:

العز) / فائض	العملات الأجنبية
بالآلاف	الدولار الأمريكي
(٥٦٨ ١٥٥)	اليورو
(٦١ ٩٣٠)	فرنك سويسري
١٣	جنيه إسترليني
(١٦٥)	ين ياباني
(١٣ ٥٤٣)	

كما هو وارد بالإيضاح رقم (٤٠-١) ترجمة العملات الأجنبية ، فقد تم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام سعر الصرف السائد في البنوك التي تتعامل معها الشركة في تاريخ المركز المالي المجمعة.

قرر البنك المركزي المصري في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣ نوفمبر ٢٠١٦ تحرير سعر الصرف للعملات لإعطاء مرونة للبنوك العاملة في مصر لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي. وفيما يلي بيان بأسعار الصرف المستخدمة في تاريخ القوائم المالية المجمعة:

أسعار الصرف في

٢٠١٥/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	
٧,٨٣٠١	١٨,٢٥	دولار أمريكي
٨,٥٦٣٨	١٩,٤٣٨١	يورو
٧,٩٣	١٨,١٢٤٩	فرنك سويسري
١١,٦٢٣	٢٢,٦٠٦٣	جنيه إسترليني

٣٥-٥ القيم العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالصندوق ولدى البنوك والقروض والتسهيلات الإئتمانية والعملاء والإستثمارات المالية والحسابات المدينة والدائنة.

وهذه الأدوات المالية لا تختلف قيمتها العادلة إختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية.

٣٦- دعاوى قضائية

٣٦-١ شركة العز لصناعة الصلب المسطح وشركة مصانع العز للدرفلة - شركات تابعة

حصلت شركتي مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركات تابعة لشركة حديد عز) من الهيئة العامة للتنمية الصناعية على رخصتين لإنتاج الحديد الإسفنجي والبيليت ضمن مجموعة من الرخص قامت الهيئة بمنحها مجاناً للشركات المؤهلة في مصر، وقد بدأت شركة مصانع العز للدرفلة في إنشاء مصنع لإنتاج الحديد الإسفنجي ولم تبدأ شركة العز لصناعة الصلب المسطح في إقامة أى مشروعات لإستخدام الرخصة.

وتم إحالة هذا الموضوع إلي محكمة الجنايات للمطالبة بسداد رسوم على تلك الرخص إضافة إلي أية غرامات قد تقدرها المحكمة بتاريخ ٢٠١١/٩/١٥ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم رئيس مجلس إدارة شركة حديد عز السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصري وبرد الرخصتين الممنوحتين لكل من شركة مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح. وقامت إدارة الشركة بإتخاذ إجراءات الطعن في الحكم لإلغائه بكل ما ترتب عليه من آثار.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة القضية إلى دائرة أخرى لنظرها مما يعنى إلغاء الحكم السابق ، تم تحديد جلسة ٦ إبريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الاحالة اليها وتم التأجيل الى جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ و بهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، ويرى المستشار القانوني للمجموعة ان هذا يعنى إلغاء الحكم السابق وإعادة المحاكمة مرة اخرى و تداولت القضية بالجلسات امام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ٥ يوليو ٢٠١٧ للمرافعة.

بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ قررت الهيئة العامة للتنمية الصناعية إصدار رخصة جديدة مؤقتة لشركة مصانع العز للدرفلة - شركة تابعة - تجدد سنوياً قيمتها ٣٣٠ مليون جنيه مصري وفي ١٣ نوفمبر ٢٠١٢ قامت الشركة بسداد ٤٩,٥٠ مليون جنيه مصري (تم إدراجها ضمن الأرصدة المدينة الأخرى - إيضاح رقم ١٧) وهي تمثل ١٥٪ من قيمة الرخصة مع منحها فترة سماح ١٨ شهراً على أن يتم إستكمال باقي القيمة ٨٥٪ على خمسة أقساط سنوية متساوية وفي حالة الإلتزام بالأقساط وإستكمال السداد تحصل الشركة على الرخصة النهائية.

٢-٣٦ العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية - شركة تابعة

١-٢-٣٦ قضايا عمالية بشأن فروق الأرباح:

قام بعض العاملين المنتهية خدمتهم بالشركة بإقامة عدد ٧٣ دعوى للمطالبة بإحتساب فروق أرباح عن السنوات من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ على أساس كامل الأجر ونسبة ١٠٪ من الأرباح مؤسسين دعواهم على سند من نص المادة الأولى من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذا نص المادة رقم ٤١ من قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وقد قضى في عدد ٧١ دعوى ما بين الرفض والسقوط لكون الشركة قد إلتزمت صحيح القانون في إحتساب حصة العاملين من الأرباح وفقاً للسلطة المخولة لها بموجب نص المادة ١٢ من قانون إستثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والمادة ٥٢ من النظام الأساسي للشركة الصادر بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١، التي تخول لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بالشركة سلطة تحديد نسبة ومعيار وكيفية صرف الأرباح. هذا وقد أيدت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بالرفض أو السقوط في عدد ١٤ دعوة، وهناك عدد ٥٣ دعوى لم تستأنف وحاز الحكم فيها حجية الأمر المقضي لفوات مواعيد الاستئناف فيها، وباقي ثلاثة دعاوي لا تزال متداولة.

قام بعض العاملين بالشركة برفع عدد ٦ دعاوى قضائية شملت الفروق المالية للعلاوات الاجتماعية عن السنوات من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٠، تمسكت فيها الشركة بالاتفاقية التي أبرمت بينها وبين العاملين في ٧/٧/٢٠١١ وما تلاها من سداد الشركة لفروق مالية لتلك العلاوات الاجتماعية وقد قضى فيها بالرفض والسقوط وبقيت دعوة واحدة لازالت متداولة.

وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني بأن الشركة قد إلتزمت صحيح القانون في صرف أرباح العاملين بها وفقاً لنظامها القانوني ودون المساس بحقوق أى من العاملين بها.

٢-٢-٣٦ القضايا المحالة إلى محكمة الجنايات:

بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١١ صدر أمر إحالة إلى محكمة الجنايات من النيابة العامة " نيابة الأموال العامة العليا " في القضية رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١١ حصر أموال عامة والمقيدة برقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق أموال عامة ضد بعض السادة المسؤولين بالشركة في وقائع جنائية تتعلق بإدعاء الترحيح أو بتسهيل ترحيح الغير والإضرار بالمال العام كما صدرت عدة قرارات تحفظ ومنع من التصرف بشأن بعض أولئك المسؤولين.

وقد قدم بعض السادة المحالين في تلك القضية إستقالتهم أما باقي السادة العاملين المحالين إلى محكمة الجنايات فإنهم إستمروا في شغل وظائفهم إذ أن الإتهامات المنسوبة إليهم لم يكن قد صدر بشأنها حكم نهائي من محكمة الجنايات.

بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣ صدر حكم من محكمة القضاء الجنائي بأحكام ضد بعض المسؤولين بالشركة وقد تناولت عقوبات مقيدة للحريات وغرامات مالية بالإضافة للعزل من الوظيفة التي يشغلها المحكوم عليهم الذين تمت إدانتهم.

بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٣ حكمت محكمة النقض بنقض الحكم السابق وإعادة القضية إلي محكمة جنايات الجيزة لنظرها من جديد وقررت المحكمة نذب لجنة فنية لفحص أوراق القضية وتم التأجيل لجلسة ١٨ سبتمبر ٢٠١٧ لإيداع تقرير الخبراء.

ويرى المستشار القانوني للشركة أنه يترتب على النقص إلغاء كافة العقوبات الصادرة ضد المسؤولين السابقين بالشركة وإعادة المحاكمة مرة أخرى بالنسبة لهم خاصة بعد رفض محكمة النقض لطعن النيابة العامة في أحكام البراءة.

٣-٢-٣٦ دعاوى قضائية بشأن التعدي على أراضي الشركة:

حدثت بعض التعدييات على جزء من أراضي الشركة مساحته ١٩ فدان تقريباً المشتزاة من جهاز حماية أملاك الدولة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ١٠٨ فدان تقريباً والتي تم تخصيصها وتسلمتها الشركة بموجب محضر التسليم المؤرخ ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ الصادر بقرار محافظ الأسكندرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٣ وقامت الشركة بسداد كامل ثمن تلك الأرض وفقاً للاتفاق المحرر بين الشركة وبين جهاز حماية أملاك الدولة في ١٩ يونيو ٢٠٠٨ من بعض الأفراد والشركات وقد قامت الشركة بإتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتعديين على تلك الأراضي ومازلت تلك القضايا متداولة أمام القضاء.

٤-٢-٣٦ دعاوى قضائية بشأن السيطرة على منتج الحديد:

وبتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ قضت محكمة النقض بتعديل حكم الإستهناف رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ إقتصادية بشأن ما أسندته النيابة العامة لبعض المسؤولين بشركة حديد عز خلال الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ بصفتهم الوظيفية داخل الشركة وبعض شركات مجموعة العز بالسيطرة على منتج حديد التسليح داخل جمهورية مصر العربية بالمخالفة لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والقضاء مجدداً بتغريم المسؤولين داخل شركة حديد عز وبعض شركات مجموعة العز "تضامناً" بمبلغ ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصري.

لتكون العقوبة المالية المقضى بها هي الغرامة بمبلغ ٢٠,٥ مليون جنيه مصري على بعض المسؤولين داخل الشركة.

ويرى المستشار القانوني بالشركة ومجموعة شركات عز عدم جواز الرجوع قانوناً على السادة المسؤولين بشركات المجموعة بمبالغ الغرامات المحكوم بها وتحمل شركات المجموعة الغرامات المالية دون الرجوع على السادة المسؤولين المحكوم عليهم في القضية.

٣٧- موضوعات أخرى

١-٣٧ شركة EZDK Steel UK Limited

بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ صدر قرار من الجهات القضائية بالمملكة المتحدة بوضع شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة - تحت إدارة مؤسسة BDO LLP البريطانية بالمملكة المتحدة لتعثرها المالي وإتفاق المساهمين على إتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفيتها، ومازلت الشركة تحت إدارة تلك المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية (بلغت قيمة تكلفة الاستثمار مبلغ ٥١٠ جنيه مصري وتبلغ نسبة المساهمة ٥٠% من رأس مال الشركة).

٢-٣٧ هيئة ميناء الإسكندرية

- قامت هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز إدارى على حسابات شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لدى بعض البنوك وقد بلغت قيمة أمر الحجز مبلغ ١٨١,٢ مليون جنيه (دون تفاصيل محددة لهذا المبلغ) وقد تم تفعيل تنفيذ إجراءات هذا الحجز بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ وتبلغ المبالغ المحجوز عليها لدى البنوك مبلغ ٦٦ مليون جنيه مصرى نظير ما تطالب به الهيئة من ضريبة مبيعات وغرامة تأخير على فئة التداول (وهو محل نزاع قانوني) موضوع الدعوى رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ المرفوعة من هيئة ميناء الإسكندرية ضد مصلحة الضرائب على المبيعات وشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لضمان لما عسي أن يحكم به ضد هيئة ميناء الإسكندرية بشأن مبالغ الربط الضريبي الخاص بضريبة المبيعات بجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ صدر الحكم برفض الدعوى وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم رقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ والمحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وتم الوقف تعليقي لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ قضائية دستورية عليا وقد تم الإنتهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم إيداع التقرير حتى الآن. - إيضاح رقم (٢٩-١).

- قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة.

وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما فى ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها.

كما قامت إدارة الشركة بسداد ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى من تحت حساب الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ على السداد وبناءا على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإدارى الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنوك.

ونرى إدارة الشركة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات.

وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حاليا أو مستقبلا كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

كما أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدني ضد كلا من هيئة الميناء ومصلحة الضرائب بطلب استرداد ما تم تحصيله من الشركة تحت مسمى ضريبة المبيعات عن الفترة من ٢٠١٣/٢/١٥ حتى ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٢٤٩ ٥٢٥ ألف جنيه مصرى وبجلسة ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ صدر حكم بعدم الإختصاص والإحالة إلى محكمة القضاء الإدارى ولم تحدد لهما جلسة حتى الآن.

٣٨ - قائمة التدفقات النقدية (المعاملات غير النقدية)

- لغرض اعداد قائمة التدفقات النقدية تم إستبعاد بعض المعاملات غير النقدية التي تمت خلال العام وهي كما يلي:
- تم إستبعاد الخسائر الرأسمالية الناتجة عن استبعاد أصول ثابتة بمبلغ ٣ ١٢٩ ألف مصري مقابل إستبعاد نفس المبلغ من التغير في المخزون حيث تم توريد الأصل المستبعد لمخزن الخردة بنفس قيمة الدفترية لإستخدامه كخامات في الإنتاج.
 - تم إستبعاد مبلغ ٥١ ٧٤٩ ألف جنيه مصري من التغير في رصيد المدينين والأرصدة المدينة الأخرى (مصلحة الضرائب - خصم من المنبع) مع إستبعاد نفس المبلغ من التغير في رصيد الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى (مصلحة الضرائب - ضرائب أخرى).
 - تم إستبعاد مبلغ ٤ ٤٣٥ ٨٣٩ ألف جنيه مصري من التغير في البنود ذات الطبيعة النقدية مقابل إستبعاد نفس المبلغ من التغير في الخسائر المرحلة، وهو يمثل خسائر ترجمة عملات أجنبية مدرجة بقائمة الدخل الشامل.

٣٩ - أرقام المقارنة

- تم إستبعاد قيمة الرخصة المؤقتة لشركة مصانع العز للدرقلة - شركة تابعة - حيث تم نقض الحكم الصادر بسداد رسوم قيمة تلك الرخصة بجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ وفقاً لما هو مبين بإيضاح رقم (٣٦-١).
- تم إعادة تبويب بعض بنود قائمة المركز المالي المجمعة لتتماشى مع التبويب الحالي للقوائم المالية المجمعة وعرضها بصورة أفضل.

- أولاً: الأثر على قائمة المركز المالي المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

٢٠١٥/١٢/٣١	إعادة	٢٠١٥/١٢/٣١	البيان
بعد التسويات	تبويب	قبل التسويات	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
٤ ٦١٦ ٦٩٠	-	(٢٩١ ٦٩٧)	مشروعات تحت التنفيذ
٤ ٣٢٢ ٢٩٩	٥٧ ٤٤١	-	المخزون
٢ ٢٥٩ ٧٠٤	(٥٧ ٤٤١)	٤٩ ٥٠٠	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
-	-	(١٦٨ ٣٠٠)	الجزء المتداول من أقساط طويلة الأجل
٣٨٣ ٣١١	-	(٧٣ ٨٩٧)	إلتزامات طويلة الأجل

- ثانياً: التسويات على الأرصدة في ١ يناير ٢٠١٥:

٢٠١٥/١/١	التسويات	٢٠١٥/١/١	البيان
بعد التسويات	التسويات	قبل التسويات	
بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	بالألف جنيه مصري	
٣ ٧٩٢ ٦٩٤	(٢٧٥ ٥٦٩)	٤ ٠٦٨ ٢٦٣	مشروعات تحت التنفيذ
١ ٨٨٦ ٠١٧	٤٩ ٥٠٠	١ ٨٣٦ ٥١٧	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
-	(١١٢ ٢٠٠)	١١٢ ٢٠٠	الجزء المتداول من أقساط طويلة الأجل
٦٨٨ ٥٨٥	(١١٣ ٨٦٩)	٨٠٢ ٤٥٤	إلتزامات طويلة الأجل

٤٠- أهم السياسات المحاسبية المطبقة بالقوائم المالية المجمعة

تقوم شركات المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية الآتية بثبات وهي تتفق مع تلك المطبقة في جميع الفترات المعروضة، مع الأخذ في الاعتبار الإصدارات الجديدة والعدليات التي تمت على معايير المحاسبة المصرية وتم تفعيلها إعتباراً من ٢٠١٦/١/١ (إيضاح رقم ٤١).

٤٠-١ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

تمسك حسابات المجموعة بالجنيه المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السائدة للعملة الأجنبية وقت إثبات المعاملات، ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية في تاريخ القوائم المالية المستقلة على أساس الأسعار السائدة للعملة الأجنبية في ذلك التاريخ. الأرصدة ذات الطبيعة غير النقدية والتي يتم قياسها على أساس التكلفة التاريخية والمثبتة بالعملة الأجنبية يتم ترجمتها على أساس سعر الصرف في تاريخ المعاملة. وتدرج فروق العملة الناتجة عن الترجمة في تاريخ القوائم المالية المجمعة بقائمة الدخل بإستثناء خسائر فروق العملة الناتجة عن ترجمه البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة في تاريخ تحرير سعر الصرف (٣ نوفمبر ٢٠١٦) التي تم الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الأخر (بدلاً من قائمة الدخل) وإدراج تلك الفروق في نفس السنة المالية ضمن الأرباح المرحلة وذلك وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالإيضاح رقم (٤٢).

القوائم المالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح

تمسك حسابات الشركة بالدولار الأمريكي، ولغرض إعداد القوائم المالية المجمعة يتم ترجمة الأصول والالتزامات إلى الجنيه المصري بسعر الإقفال في تاريخ القوائم المالية. ويتم ترجمة بنود قائمة الدخل باستخدام متوسط سعر الصرف للعام. ويتم ترجمة حقوق المساهمين بأسعار الصرف التاريخية وتدرج فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية ضمن حقوق الملكية.

٤٠-٢ الأصول الثابتة وإهلاكاتها

يتم إثبات الأصول الثابتة على أساس تكلفة الاقتناء مخصصاً منها مجمع الإهلاك وأي اضمحلال في قيمتها ، ويتم إهلاك الأصول الثابتة - فيما عدا الدرافيل - بطريقة القسط الثابت وتحميله على قائمة الدخل المجمعة وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول. هذا وتقوم إدارة الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة دورياً لتحديد ما إذا كانت تتلائم مع الأعمار المقدر سابقاً وإذا وجد اختلاف جوهري يتم حساب إهلاك الأصول وفقاً للمدة المتبقية من العمر الإنتاجي المقدر.

تم تطبيق نموذج التكلفة المعدله حيث تم تعديل التكلفة ومجمع الإهلاك لبعض فئات الأصول الثابتة (الالات والمعدات، وسائل النقل والانتقال ، الأثاث ومعدات المكاتب ، العدد والأدوات) بإستخدام معاملات التعديل الواردة بالملحق (أ) لمعيار المحاسبه المصري رقم (١٣) وتم الاعتراف بقيمة الزيادة في صافي الأصول الثابتة المؤهلة للتعديل ضمن بنود الدخل الشامل الأخر وتم عرضها في بند مستقل في حقوق الملكية تحت مسمى "نتائج تعديل تكلفة الأصول" ، ويتم تحويل الجزء المحقق من ناتج تعديل تكلفة الأصول الى الأرباح او الخسائر المرحله في حاله الاستغناء عن او التخلص من الأصل المؤهل للتعديل او نتيجة للاستخدام (فرق الإهلاك الناتج عن تطبيق المعالجه المحاسبية الخاصه)، وذلك وفقاً لما هو وارد تفصيلاً بالإيضاح رقم (٤٢).

فيما يلي بيان بال عمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من الأصول الثابتة:

عدد السنوات	بيان الأصل
٥٠-٢٥	مبانى
٨	- مبانى
	- مبانى أخرى
	آلات ومعدات
٢٥-٥	- آلات ومعدات
طبقاً للاستخدام الفعلى	- الدرافيل (الات و معدات)
(مصانع العز للدرفلة ٥-٦ على أساس ٣ ورديات)	
٥-٢	وسائل نقل وانتقال
	أثاث ومعدات مكاتب
١٠-٣	- أثاث ومعدات مكاتب
٨	- أجهزة تكييف مركزي وتجهيزات مبانى
٥-٤	عدد وأدوات
طبقاً لعقد الإيجار أو العمر الإفتراضي المقدر لها أيهما أقل	تحسينات على مبانى مؤجرة

الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعادات الأصول الثابتة يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل المجمعة.

٤-٣ التكاليف اللاحقة على الإقتناء

يتم الاعتراف بتكلفة لإحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد المجموعة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل المجمعة كمصروف عند تكبدها.

٤-٤ المشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة. وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتنى من أجله. ويتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للغرض التي اقتنيت من أجله.

٤-٥ الأصول الأخرى

- تتمثل الأصول الأخرى في تكلفة التراخيص والتي يتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة.
- تظهر الأصول الأخرى بتكلفة الشراء والتي تتضمن أى مصاريف أخرى لازمة للأصل حتى يتم استخدامه في الغرض الذي تم اقتنائه من أجله، مطروحاً منه مجمع خسائر الاضمحلال والاستهلاك.

٤-٦ استثمارات في شركات شقيقة

الاستثمارات في شركات شقيقة يتم إثباتها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ويتم الإثبات الأولى بالتكلفة. ويتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار بنصيب المجموعة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها والمحقق بعد تاريخ الإقتناء، كما يخفض رصيد الاستثمار بنصيبها في الأرباح الموزعة وفي حالة تجاوز خسائر الاستثمارات في الشركات الشقيقة قيمة الاستثمار لا يتم إثبات تلك الخسائر إلا في حالة وجود التزام قانونى أو ضمنى لتحمل تلك الخسائر ويتم إثباتها أيضاً في حالة الالتزام بمدفوعات نيابة عن الشركات الشقيقة.

في حالة زيادة تكلفة اقتناء الاستثمار على حصة الشركة في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة في الشركات الشقيقة في تاريخ الاقتناء يتم إثباتها كشهرة ويتم إدراج الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار وبذلك تخضع للاضمحلال في قيمة الاستثمار.

٧-٤٠ إستثمارات متاحة للبيع

يتم الإثبات المبدئي للاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن حقوق الملكية مباشرة فيما عدا خسائر الاضمحلال في قيمة الاستثمار يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل المجمعة وفي حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتي سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية في قائمة الدخل المجمعة. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ المركز المالي المجمع، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول في البورصة في سوق نشط فيتم إثباتها بالتكلفة مخصوصاً منها اية خسائر اضمحلال في قيمتها.

٨-٤٠ إستثمارات في أذون خزانة

يتم إثبات الاستثمارات في أذون الخزانة مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم الإثبات اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة، ويتم استهلاك الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة الاستردادية خلال المدة من تاريخ الاقتناء وحتى تاريخ الاستحقاق باستخدام سعر الفائدة الفعلي.

٩-٤٠ الشهرة

تتمثل الشهرة في الزيادة في تكلفة الإقتناء عن حصة الشركة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المقتناه في تاريخ الإقتناء هذا ويتم دراسة إضمحلال الشهرة في تاريخ المركز المالي المجمع وذلك لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر عن إضمحلال رصيد الشهرة وفي حالة وجود ذلك تقوم الشركة بتقدير مبلغ الإضمحلال في قيمة الشهرة وإثباته في قائمة الدخل المجمعة عن العام.

١٠-٤٠ المخزون

يتم تقييم عناصر المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع، ويتم تحديد التكلفة وفقاً للأسس التالية:

- الخامات: على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن ويتم تسعير المنصرف منها باستخدام طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً.
- قطع الغيار والمواد والمهمات: على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن ويتم تسعير المنصرف منها باستخدام طريقة المتوسط المرجح.
- الإنتاج غير التام: على أساس التكلفة الصناعية الفعلية والتي تشمل على تكلفة الخامات والأجور الصناعية المباشرة والمصروفات والأعباء الصناعية غير المباشرة طبقاً لآخر مرحلة إنتاجية وصل إليها الإنتاج.
- الإنتاج التام: على أساس التكلفة الصناعية طبقاً لقوائم التكاليف.

١١-٤٠ العملاء وأوراق القبض والمديون

يتم الإثبات الأولى للعملاء وأوراق القبض والمديون بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي ويخصم منها خسائر الإضمحلال المقررة في قيمتها.

٤٠-١٢ النقدية وما فى حكمها

تتضمن النقدية وما فى حكمها بقائمة التدفقات النقدية أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك ووثائق الإستثمار والودائع لأجل وأذون الخزانه والتي لا تتجاوز ثلاثة شهور، ويعتبر رصيد بنوك سحب على المكشوف والذى سوف يسدد عند طلبه أو يعتبر جزءاً من إدارة الشركة للنقدية. يتم إعداد وعرض قائمة التدفقات النقدية المجمعة وفقاً للطريقة غير المباشرة.

٤٠-١٣ الموردون وأوراق الدفع والدائنون

يتم الإثبات الأولى للموردين وأوراق الدفع والدائنون بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي.

٤٠-١٤ الاضمحلال فى قيمة الأصول

أ- الأصول المالية

يتم اعتبار الأصل المالي مضمحلاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره من استخدام الأصل.

يتم قياس خسارة الاضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدره باستخدام سعر الفائدة الفعلي للأصل. يتم قياس خسائر الاضمحلال المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع باستخدام القيمة العادلة السائدة.

يتم إجراء اختبار الاضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى فإنه يتم إجراء اختبار الاضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشترك في خصائص خطر الائتمان.

يتم الاعتراف بكافة خسائر الاضمحلال في قائمة الدخل المجمعة، هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل المجمعة.

يتم إلغاء خسائر الاضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال. الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية يتم الاعتراف بالإلغاء في قائمة الدخل المجمعة. يتم الاعتراف بإلغاء خسائر الاضمحلال للأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية.

ب- الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للمجموعة بخلاف الأصول الضريبية المؤجلة فى تاريخ كل قوائم مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد فى أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال فى قائمة الدخل المجمعة.

تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد فى قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر.

يتم مراجعة خسائر الاضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ القوائم المالية المجمعة. وفي حالة وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الاضمحلال وذلك في الحدود التي لا تتجاوز فيها القيمة الدفترية للأصل قيمته التي كان سيتم تحديدها (بعد خصم الإهلاك) لو لم يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال.

١٥-٤٠ الاقتراض بفائدة

- يتم الاعتراف بالقروض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة المعاملة. وبعد الاعتراف المبدئي يتم إدراج القروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة على أساس سعر الفائدة الفعلي مع إدراج أي فروق بين التكلفة والقيمة الاستردادية في قائمة الدخل المجمعة.
- يتم رسملة تكاليف الإقتراض المتكبده لتمويل الأصول الثابتة المؤهلة للرسملة خلال فترة الإنشاء / التجهيزات حتى يصبح الأصل جاهز للإستخدام من الناحية الاقتصادية.

١٦-٤٠ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتطلب تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لمداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً. هذا ويتم مراجعة رصيد المخصصات في تاريخ المركز المالي المجمع وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

١٧-٤٠ رأس المال

إعادة شراء أسهم رأس المال

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر للشركة (سواء بطريق مباشر أو عن طريق إحدى الشركات التابعة لها) فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتخفيض لحقوق الملكية ويتم تبويبه كأسهم خزينة مخصوماً في جانب حقوق الملكية.

١٨-٤٠ الإيرادات

أ- إيرادات المبيعات

يتم الاعتراف بإيراد المبيعات عند إنتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البضائع إلي المشتري وذلك عند تسليم البضائع. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو عدم القدرة علي تحديد التكاليف المرتبطة به أو مردودات المبيعات المتوقعة أو استمرار ارتباط الإدارة بالبضاعة.

ب- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح بقائمة الدخل المجمعة في التاريخ الذي ينشأ فيه حق للشركة في استلام توزيعات أرباح الشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء.

ج- الفوائد الدائنة

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل المجمعة طبقاً لمبدأ الاستحقاق باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

٤٠-١٩ عقود التأجير التمويلي

تردج القيمة الإيجارية المستحقة ومصرفات الصيانة والإصلاح عن أصول مستأجرة بنظام عقود التأجير التمويلي التي تبرم وفقاً لأحكام قانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ كمصرفات بقائمة الدخل المستقلة عن العام طبقاً لأساس الإستحقاق، وفي نهاية العقد وحال رغبة المجموعة بشراء الأصول المستأجرة تثبت تلك الأصول كأصول ثابتة بالقيمة المدفوعة لممارسة حق شراء تلك الأصول والمتفق عليها طبقاً للعقد ويتم إهلاكها على مدار العمر الإنتاجي المتبقي المقدر لها.

٤٠-٢٠ نصيب السهم في الأرباح

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية ويتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة صافي أرباح أو خسائر السنة الخاصة بحملة الأسهم العادية على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام.

٤٠-٢١ ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر العام كل من ضريبة الدخل عن العام والضريبة المؤجلة، ويتم إثباتها بقائمة الدخل المجمعة باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببندود حقوق الملكية والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية. هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي.

هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات، باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة.

يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك احتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال الفترات التالية.

٤٠-٢٢ إدارة المخاطر المالية

تعرض المجموعة للمخاطر المالية التالية نتيجة لإستخدامها للأدوات المالية:

* خطر الائتمان

* خطر السيولة

* خطر السوق

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بتعرض المجموعة لكلاً من المخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف المجموعة والسياسات والطرق الخاصة بقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة المجموعة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية ضمن الإفصاحات المتضمنة في هذه القوائم المالية المجمعة.

يتولى مجالس إدارات المجموعة المسؤولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر المجموعة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة و متابعة تلك المخاطر ومدى إلتزامها بتلك المستويات.

وتهدف المجموعة إلى وضع بيئة رقابية بناءه ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم بدورهم و إلتزاماتهم.

٤٠-٢٢-١ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لإلتزاماته ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من عملاء شركات المجموعة والمدينون الآخرون.

العملاء و المدينون الآخرون

إن تعرض المجموعة لخطر الائتمان يتأثر بصفة أساسية بالخصائص الأساسية الخاصة بكل عميل، إن الخصائص الديموجرافية لقاعدة عملاء المجموعة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالنشاط لها تأثير أقل على خطر الائتمان. معظم مبيعات شركات المجموعة تتمثل في مبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء بقيم متقاربة لكل عميل ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الائتمان على عملاء محددين.

النقدية وما في حكمها

يتعلق خطر الائتمان الخاص بأرصدة النقدية وما في حكمها - عدا النقدية بالصندوق - والودائع المالية في عدم توافر السيولة لدى الطرف الآخر وبالتالي عدم قدرته على رد تلك الأرصدة والوفاء بإلتزاماته المتفق عليها نتيجة نقص السيولة لديه، وللتحكم في ذلك الخطر تقوم المجموعة بالتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية الحاصلة على درجة ملائمة إئتمانية عالية ومستقرة.

٤٠-٢٢-٢ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء المجموعة لإلتزاماتها في تاريخ إستحقاقها. إن منح المجموعة في إدارة السيولة هو التأكيد - كلما أمكن ذلك - من أن لديها سيولة كافية لمقابلة إلتزاماتها في تاريخ إستحقاقها في الظروف العادية و الحرجة بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو إلحاق الضرر بسمعة المجموعة ، كما تتأكد المجموعة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الإلتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

٤٠-٢٢-٣ خطر السوق

يتمثل خطر السوق في خطر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات المجموعة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة خطر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لخطر السوق في حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

خطر العملة

تتعرض المجموعة لخطر العملة على المعاملات التي تتم بعملات أجنبية بخلاف عملة القيد بالدقاتر والتي تتمثل بصفة أساسية في الدولار الأمريكي واليورو. وفيما يتعلق بالأصول والإلتزامات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية فإن المجموعة تتأكد من أن صافي تعرضها لخطر العملات مضمون عند مستوى مقبول من خلال شراء أو بيع العملات الأجنبية بالأسعار الفورية عندما يكون ذلك ضرورياً لمواجهة عدم التوازن قصير الأجل.

خطر سعر الفائدة

تتعرض المجموعة لخطر التقلبات في أسعار الفائدة خاصة تلك المتعلقة بعمليات الإقتراض والتسهيلات الإئتمانية حيث أن عمليات الإقتراض ذات سعر الفائدة المتغير تعرض المجموعة لخطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية وكذلك عمليات الإقتراض ذات سعر الفائدة الثابت تعرض المجموعة إلى مخاطر أسعار الفائدة على القيمة العادلة.

وتتمثل الإستراتيجية المطبقة للحماية ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة إلى إيجاد قدر من التوازن في الهيكل التمويلي للمجموعة من خلال مزيج من العقود التمويلية ذات سعر الفائدة الثابت والمنغير بناء على توقعات الإدارة للتغير في أسعار الفائدة.

خطر أسعار السوق الأخرى

ينشأ هذا الخطر من خطر التغير في أسعار أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع التي تحتفظ بها المجموعة و تراقب إدارة المجموعة أدوات حقوق الملكية بحفظة الاستثمارات الخاصة بها بناء على مؤشرات السوق أو التقييم الموضوعي للقوائم المالية الخاصة بهذه الأسهم. وتتم إدارة الإستثمارات المالية الهامة بالمحفظة بالنسبة لكل إستثمار على حده وكافة قرارات الشراء والبيع يتم إعتماها بواسطة مجالس إدارة شركات المجموعة. إن الهدف الأساسي لإستراتيجية الإستثمار الخاصة بالمجموعة هو تعظيم العائد من هذه الإستثمارات وتستنعين الإدارة بالإستشاريين الخارجيين في هذا الشأن.

٤٠-٢٢-٤٠ إدارة رأس المال

إن سياسة مجالس إدارة شركات المجموعة هو الإحتفاظ برأس مال قوي بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط. وتتولى مجالس إدارة الشركات متابعة العائد على رأس المال والذي حددته المجموعة بأنه صافي إيرادات النشاط مقسوما على إجمالي حقوق المساهمين كما تراقب مجالس إدارة الشركات مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين. لا توجد أية تغيرات في إستراتيجية المجموعة في إدارة رأس المال خلال العام. كما لا تخضع المجموعة لأية متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاص بها.

٤١- إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية وتم تفعيلها اعتباراً من ٢٠١٦/١/١ :

خلال عام ٢٠١٥ تم إصدار نسخة معدلة من معايير المحاسبة المصرية تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة على أن يتم العمل بها للفترات المالية التي تبدأ بعد أول يناير ٢٠١٦، مع العلم بأن التطبيق المبكر لهذه المعايير غير مسموح به.

هذا وسوف نستعرض في الجدول التالي أهم هذه التعديلات التي تمت على القوائم المالية المجمعة للشركة:

المعايير الجديدة أو

المعدلة

معياري مصري (١)

عرض القوائم المالية

قائمة المركز المالي

- عرض رأس المال العامل لا يتطلبه المعيار كما تم استبعاد النموذج الإرشادي للقوائم المالية المرفق مع إصدار ٢٠٠٦ والذي كان يظهر عرض رأس المال العامل.

- إضافة قائمة المركز المالي في بداية أول فترة مقارنة معروضة عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو تقوم بتعديل بنود في قوائمها المالية بأثر رجعي أو عندما تقوم بـ "تسويات إعادة تبويب" لبنود في قوائمها المالية.

التأثير على القوائم المالية

- تم إعادة عرض القوائم المالية المعروضة والإيضاحات المتممة لها بما فيها أرقام المقارنة لتتماشى مع التعديلات بالمعيار.

المعايير الجديدة أو

المعدلة

مخصص لأهم التعديلات

التأثير على القوائم المالية

- قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) / وقائمة الدخل الشامل
- على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين إحداهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة دخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الأخر (قائمة الدخل الشامل)
- معيار مصري (١٠) الأصول الثابتة واهلاكاتها
- تم إلغاء خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول الثابتة.
- معيار مصري (٢٣) الأصول غير الملموسة
- تم إلغاء خيار استخدام نموذج إعادة التقييم عند القياس اللاحق للأصول غير الملموسة.
- معيار مصري (٤٥) قياس القيمة العادلة
- تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٥) "قياس القيمة العادلة" يطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار آخر أو يسمح بالقياس أو الإفصاح بالقيمة العادلة. ويهدف هذا المعيار إلى:
 - أ- تعريف القيمة العادلة. و
 - ب- وضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد. و
 - ج- تحديد الإفصاح المطلوب لقياسات القيمة العادلة.
- معيار مصري (١٤) تكاليف الاقتراض
- تم إلغاء المعالجة القياسية السابقة والتي كانت تعترف بتكلفة الاقتراض المتعلقة مباشرة باقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل على قائمة الدخل دون رسمتها على الأصل. تاريخ بدء الرسملة في أو بعد ٢٠١٦/١/١.
- معيار مصري (٢٩) تجميع الأعمال
- تم إلغاء طريقة الشراء واستبدالها بطريقة الاقتناء مما نتج عنه:
 - ١- تغيير تكلفة الاقتناء لتصبح المقابل المادى المحول ويتم قياسه بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء.
 - ٢- المقابل المادى المحتمل: يتم الاعتراف بالقيمة العادلة للمقابل المادى المحتمل في تاريخ الاقتناء كجزء من المقابل المادى المحول.
 - ٣- تغيير طريقة قياس الشهرة في حالة الاقتناء على مراحل.
 - تكلفة المعاملة (التكاليف المتعلقة بالاقتناء): تحمل كمصروف على قائمة الدخل خلال فترة تحملها ولا يتم اضافتها ضمن المقابل المادى المحول، باستثناء تكاليف إصدار أدوات حقوق الملكية أو أدوات الدين المتعلقة مباشرة بعملية الاقتناء.
- تم إضافة قائمة جديدة (قائمة الدخل الشامل) للفترة والفترة المقابلة.
- لا يتم تطبيق هذا التغيير بأثر رجعي ، ويتم اعتبار القيم الدفترية في تاريخ التحول هي التكلفة ومجمع الإهلاك في بداية تطبيق هذا المعيار المعدل.
- لا يوجد تأثير للتعديل بالمعيار على أرقام القوائم المالية المعروضة.
- تم تطبيق المعيار بأثر مستقبلي إعتباراً من عام ٢٠١٦، بما في ذلك متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار.
- تم تطبيق هذا المعيار على تكاليف الاقتراض المتعلقة بالأصول المؤهلة والتي يكون فيها تاريخ بدء الرسملة في أو بعد ٢٠١٦/١/١.
- يتم تطبيق هذا المعيار المعدل على عمليات تجميع الأعمال التي فيها تاريخ الاقتناء في أو بعد أول يناير ٢٠١٦، وبالتالي لم يتم تعديل الأصول والالتزامات الناشئة عن عمليات تجميع الأعمال التي سبق تاريخ اقتنائها أول يناير ٢٠١٦.

التأثير على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة
يتم التعديل بأثر رجعي وتعديل جميع أرقام المقارنة للإفصاحات المعروضة.	<ul style="list-style-type: none"> تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٤) " الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى " ليتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة للاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة والترتيبات المشتركة والمنشآت ذات الهيكل الخاص غير المجموعة. ويهدف هذا المعيار إلى إلزام المنشأة بالإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي قوائمها المالية تقييم طبيعة حصصها في المنشآت الأخرى والمخاطر المصاحبة لها، وتأثيرات تلك الحصص على مركزها المالي وأدائها المالي والتدفقات النقدية. 	معيار مصري (٤٤) الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى
تم إعادة عرض أي أداة مالية ينطبق عليها هذه الشروط بما في ذلك جميع أرقام المقارنة للفترات المعروضة.	<p>يتم تبويب أي أداة مالية محملة بحق إعادة البيع كأداة حقوق ملكية بدلاً من تبويبها كالالتزام مالي إذا توافرت فيها الشروط الواردة بالفقرتين (١١٦ و ١١٦ب) أو الفقرتين (١٦ج و ١٦د) من نفس المعيار، وذلك من تاريخ تمتع الأداة بالسماح واستيفائها للشروط الواردة في هذه الفقرات. وعلى المنشأة إعادة تبويب الأداة المالية من تاريخ توقف الأداة عن التمتع بكل السماح أو استيفائها كل الشروط الواردة في هذا الفقرات.</p>	معيار مصري (٢٥) الأدوات المالية: العرض
يتم التعديل بأثر رجعي وتعديل جميع أرقام المقارنة للإفصاحات المعروضة.	<ul style="list-style-type: none"> تم إصدار معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٠) " الأدوات المالية: الإفصاحات " ليتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة للأدوات المالية. وبناءً عليه تم تعديل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) وذلك بفصل الإفصاحات منه ليصبح اسم المعيار " الأدوات المالية: العرض" بدلاً من " الأدوات المالية: العرض والإفصاح". 	معيار مصري (٤٠) الأدوات المالية: الإفصاحات

٤٢- أثر المعالجة المحاسبية الخاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية

قامت إدارة المجموعة بتطبيق بعض المعالجات المحاسبية الخاصة الواردة بالملحق (أ) لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) المعدل عام ٢٠١٥ "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" والصادر بتاريخ ٧ فبراير ٢٠١٧ بقرار وزير الأستثمار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧، والذي يتناول المعالجة المحاسبية الخاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، وهذه المعالجات كما يلي:

أولاً: الإعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر بفروق ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة بالعملات الأجنبية في تاريخ تحرير سعر الصرف (٢٠١٦/١١/٣) وإدراج تلك الفروق ضمن بنود الدخل الشامل الآخر بقائمه الدخل الشامل ثم تحويلها في نفس السنة المالية الى الأرباح أو الخسائر المرحلة.

ثانياً: تطبيق نموذج التكلفة المعدلة حيث تم تعديل تكلفة ومجمع إهلاك بعض فئات الأصول الثابتة (الآلات والمعدات ، وسائل النقل والانتقال ، الأثاث ومعدات المكاتب ، العدد والأدوات) بإستخدام معدلات التعديل الواردة بإرشادات التطبيق بالملحق المذكور أعلاه وإدراج قيمة الزيادة في صافي القيمة الدفترية للأصول المؤهلة للتعديل في بند مستقل ضمن بنود الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في بند مستقل في حقوق الملكية تحت مسمى ناتج تعديل تكلفة الأصول ، وتم تحويل الجزء المحقق خلال العام من ناتج تعديل تكلفه الأصول الى الأرباح أو الخسائر المرحلة (فرق الإهلاك الناتج عن تطبيق المعالجه المحاسبية الخاصة).

وقد أدى تطبيق تلك المعالجات إلى التأثير على القوائم المالية المجمعة للعام الحالي كما يلي:

قبل تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة (مدين/دائن)	أثر تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة (مدين/دائن)	بعد تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة (مدين/دائن)	البند
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	أولاً: قائمة المركز المالي المجمعة
٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	٢٠١٦/١٢/٣١	الأصول الثابتة
٢٤ ٣٠٣ ٤٠١	٣ ٨٤١ ٢٣٥	٢٨ ١٤٤ ٦٣٦	مشروعات تحت التنفيذ
٤٨٩ ٢٧٥	١١٩ ٩٠٣	٦٠٩ ١٧٨	الإلتزامات الضريبية المؤجلة
(٢ ٨٠٩ ٥٩١)	(٨٩١ ٢٥٦)	(٣ ٧٠٠ ٨٤٧)	ناتج تعديل تكلفة الأصول (بعد خصم نصيب
-	(٢ ٢٩٧ ٣٤١)	(٢ ٢٩٧ ٣٤١)	الحقوق الغير مسيطرة)
(٢ ٢٠٦ ٧٣٧)	(٧٧٢ ٥٤١)	(٢ ٩٧٩ ٢٧٨)	الحقوق الغير مسيطرة
٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦	ثانياً: قائمة الدخل المجمعة
٢٠ ٦٢٦ ١٩٨	٥٠ ٥٨٩	٢٠ ٦٧٦ ٧٨٧	تكلفة المبيعات *
٧٥٤ ٨٥٠	١ ٥٤٠	٧٥٦ ٣٩٠	مصروفات إدارية وعمومية *
١٩٣ ٢٧٨	٥٢٨	١٩٣ ٨٠٦	مصروفات بيعية وتسويقية *
٣ ٣٥٥ ٦٥٢	(٤ ١٧١ ٥٦٢)	(٨١٥ ٩١٠)	خسائر (أرباح) ترجمة الأرصدة بالعملات الأجنبية
(٦٠١ ٤٥١)	٩٢٦ ٧٥٤	٣٢٥ ٣٠٣	الضريبة المؤجلة
٣,٥٨	(٣,٨٨)	(٠,٣٠)	نصيب السهم في صافي ربح العام
٢ ٦٣١ ٩٩٨	(٣ ١٩٢ ١٥١)	(٥٦٠ ١٥٣)	صافي خسارة (ربح) العام
بوزع كما يلي:			
١ ٩١٣ ٤٠٦	(٢ ٠٧٥ ٨٦٩)	(١٦٢ ٤٦٣)	نصيب مساهمي الشركة القابضة
٧١٨ ٥٩٢	(١ ١١٦ ٢٨٢)	(٣٩٧ ٦٩٠)	الحقوق الغير مسيطرة
٢ ٦٣١ ٩٩٨	(٣ ١٩٢ ١٥١)	(٥٦٠ ١٥٣)	صافي خسارة (ربح) العام

* التعديل الذي تم يمثل فرق اهلاك الأصول الناتج عن تطبيق المعالجه المحاسبيه الخاصه.

قبل تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة مدين/(دائن) ألف جنيه مصري	أثر تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة مدين/(دائن) ألف جنيه مصري	بعد تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة مدين/(دائن) ألف جنيه مصري
٢٠١٦	٢٠١٦	٢٠١٦
-	٤ ١٧١ ٥٦٢	٤ ١٧١ ٥٦٢
-	(٩٣٨ ٦٠٢)	(٩٣٨ ٦٠٢)
-	٣ ٢٣٢ ٩٦٠	٣ ٢٣٢ ٩٦٠
-	(٣ ٢٣٢ ٩٦٠)	(٣ ٢٣٢ ٩٦٠)
-	-	-
-	(٤ ٠١٣ ٧٩٥)	(٤ ٠١٣ ٧٩٥)
-	٩٠٣ ١٠٤	٩٠٣ ١٠٤
-	(٣ ١١٠ ٦٩١)	(٣ ١١٠ ٦٩١)
-	٤٠ ٨٠٩	٤٠ ٨٠٩
-	(٣ ٠٦٩ ٨٨٢)	(٣ ٠٦٩ ٨٨٢)
-	(٦ ٢٦٢ ٠٣٣)	(٨ ٦٠٧ ٣٠١)
-	(٢ ٣٤٥ ٢٦٨)	
-	(٤ ٣٧٢ ٧٤٦)	(٥ ٩٩٥ ٤٩٩)
-	(١ ٨٨٩ ٢٨٧)	(٢ ٦١١ ٨٠٢)
-	(٦ ٢٦٢ ٠٣٣)	(٨ ٦٠٧ ٣٠١)
-	(١ ٦٢٢ ٧٥٣)	
-	(٧٢٢ ٥١٥)	
-	(٢ ٣٤٥ ٢٦٨)	

ثالثاً: قائمة الدخل الشامل المجمعة

خسائر فروق العملة الناتجة عن ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية في تاريخ تحرير سعر الصرف	-
الضريبة المؤجلة	-
خسائر فروق العملة بعد ضرائب الدخل	-
المحول للأرباح المرحلة	-
الصافي	-
ناتج تعديل تكلفة الأصول	-
الضريبة المؤجلة	-
ناتج تعديل تكلفه الأصول بعد ضريبه الدخل	-
الجزء المحقق من ناتج تعديل تكلفه الأصول (المحول للأرباح المرحلة خلال العام)	-
صافي ناتج التعديل	-
إجمالي الدخل الشامل	(٢ ٣٤٥ ٢٦٨)

يوزع كما يلي:

نصيب مساهمي الشركة القابضة	(١ ٦٢٢ ٧٥٣)
الحقوق الغير مسيطرة	(٧٢٢ ٥١٥)
	(٢ ٣٤٥ ٢٦٨)

- هذا وقد تم استخدام إفتراضات أساسيه لتقدير القيمه الاستردادية في تاريخ القوائم الماليه المجمعة لفئات الأصول الثابته التي تم تعديل التكلفة ومجمع الاهلاك لها خلال العام تطبيقاً للمعالجه المحاسبيه الخاصه الوارده أعلاه، حيث تم اتباع أسلوب التكلفة الاستبداليه وفيما يلي أهم الإفتراضات المستخدمة لتحديد التكلفة الإستبدالية:

١- سعر شراء الأصول في الوقت الحالي وفقاً لعروض الأسعار الوارده من نفس الموردين الذين تتعامل معهم المجموعه مع تعديله بما يلي :

أ- حاله الفنيه والاعمار الانتاجيه المتبقية للأصول مع الاخذ في الاعتبار خطط الصيانه المتبعه بالمجموعه.
ب- كافه المصروفات والرسوم والضرائب التي تعتبر عنصر من عناصر تكلفه الأصول الثابته حتى تكون جاهزه للاستخدام.

٢- سعر صرف العملات الاجنبيه الصادر بها فواتير الموردين وسيتم سداد تلك الفواتير بنفس العمله.

٣- تكلفه التمويل المتعلقه بإقتناء الأصول المؤهله للرسمه (ان وجدت).